

PROVISIONAL

الجمعية العامة

A/46/PV.14
10 October 1991

ARABIC

1991 OCT 23

OCT 23 1991

الدورة السادسة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاثنين ، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

(المملكة العربية السعودية)	السيد الشهابي	: الرئيس
(جمهورية تنزانيا المتحدة)	السيد نياكي	: ثم
	(نائب الرئيس)	

- خطاب فخامة الرئيس ميغيل تروفاو ، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

- بيان من الرئيس

- خطاب السيد ليونيد كرافشوك ، رئيس المجلس الأعلى لأوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

خطاب فخامة الرئيس ميغيل تروفاو ، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

الرئيس : تستمع الجمعية هذا الصباح إلى خطاب من رئيس جمهورية

سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية .

امطّح السيد ميغيل تروفاو ، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي

الديمقراطية ، إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة

برئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية ، فخامة الرئيس ميغيل تروفاو ،

وادعوّه إلى إلقاء كلمته أمام الجمعية .

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

القي كلمة كل من :

السيد ديريا (جمهورية تنزانيا المتحدة)

السيد موسى (مصر)

السيد كانجو (باكستان)

السيد سكويشفسكي (بولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

خطاب فخامة الرئيس ميغيل تروفاوا ، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

الرئيس : تستمع الجمعية هذا الصباح إلى خطاب من رئيس جمهورية

سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية .

امطّح السيد ميغيل تروفاوا ، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي

الديمقراطية ، إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة

برئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية ، فخامة الرئيس ميغيل تروفاوا ،

وأدعوه إلى إلقاء كلمته أمام الجمعية .

الرئيس تروغواوا (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود ، بادئ ذي بدء ،

أن أعرب في خطابي الموجه الى هذه الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة عن مشاعر الاحترام والتقدير العظيم التي يكنها شعب سان تومي وبرينسيبي لهذه المنظمة الكريمة التي تشهد اعمالها على أهمية دورها بحثا عن التفاهم بين الشعوب من أجل من السلم بين الأمم .

واسمحوا لي ، سيدي ، أن أقدم اليكم تهانّي بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة ، وبأن أعتنم هذه الفرصة لأتمنى لكم كل النجاح في اضطلاعكم بامعالمكم . ووفدي على اقتناع بأن خبرتكم وصفاتكم الرفيعة خير عربون لذاك النجاح . وفيما يتجاوز صفاتكم الشخصية يعتبر هذا الخيار أيضا تعبيراً عن اعتراف مجتمعنا الدولي بالدور المتنامي لبلدكم ، المملكة العربية السعودية ، التي ما فتئت تفضلع به في الشرق الأوسط ودوليا .

وأود الآن أن أتوجه الى الأمين العام ، لأبلغه تقدير شعب سان تومي وبرينسيبي له ، وأن أعرب عن عميق اعجابنا وتقديرنا إزاء ما قام به من أعمال على مدى سنواته العشر التي قضاها على رأس أكبر المنظمات الدولية وأكثرها هيبة . لقد تمكن من أن يقود دفة هذه السفينة الضعيفة بمثابرة وشجاعة وحزم الى شواطئ أقل خطورة متجنباً ، بما يتحلى به من حكمة وحكمة يشهد بهما الجميع ، المخاطر التي تعترض مسارها . ونحن ممتنون له على هذا .

ونرحب ترحيباً خاصاً بعودة جمهوريات البلطيق الثلاث الى مجتمعنا الدولي . وهي ، بهذا العمل الذي ينم عن العدالة ، قد استعادت حقوقها . وكذلك نتوجه بتهانينا الحارة الى جزر مارشال وميكرونيزيا . ونحيي دولتي الشعب الكوري الموجودتين هنا على أمل في أن يوفر لهما هذا المحفل الاطار والفرصة الاضافية لإجراء حوار واتفاق يمكن أن يؤدي الى احراز تقدم سريع في مسيرتهما المتقاربتين الموملتين الى إعادة توحيد بلدهما .

ولقد شيدنا في الواقع صرحا كبيرا على طريق الحوار والاتفاق بوصفهما وسيلتين مختارتين للسعي الى السلم سواء في داخل الدولتين أو في العلاقات بينهما . لذلك نحن نشعر بسعادة بالغة لرؤية السلم يعمّ مزيدا من أرجاء العالم سواء على الصعيد الوطني ، وهنا لا يسمنا إلا أن نشيد اشادة بالغة بالشجاعة والحكمة اللتين أظهرهما اخوتنا في انغولا لدى التفاوض وتوقيع اتفاق سلم ، أو على الصعيد الإقليمي ، ونحن نشير هنا الى المؤتمر الدولي المقبل بشأن الشرق الاوسط ، الذي نأمل في أن يتوصل الى اقرار الحقوق الوطنية والمصالح المشروعة لجميع الدول والشعوب المعنية بما في ذلك ، بطبيعة الحال ، دولة اسرائيل والشعب الفلسطيني .

وفيما يتعلق بالاطراف التي لا تزال في حالة نزاع ، فلتكن روح السلم هذه ملهمة لها في موزامبيق كما في كمبوديا ، وفي يوغوسلافيا كما في ليبيريا ، وفي السلفادور كما في السودان .

وإننا نحیی اجراء الاستفتاء الوشيك في الصحراء الغربية الذي سيتيح لشعب الصحراء فرصة الإعراب بحرية عن آرائه حول مستقبله السياسي . ونأسف اسفا عميقا كون مثل هذه الفرصة لم تعط بعد لشعب تيمور الشرقية الذي انتقل مباشرة من خضوعه للاستعمار الى خضوعه للاحتلال في أعقاب غزو اجنبي . ونأمل في أن المجتمع الدولي الذي كان قادرا على التجاوب السريع في الكويت لدعم القانون ، سيكون قادرا على ايجاد صيغة تسمح أيضا لشعب الموبير بممارسة حقه المقدس في تقرير المصير .

ومع البقاء في الإطار الخاص بالقضاء على يؤر التوتر داخل الحدود الوطنية ، لا يسمنا إلا أن نذكر التطورات الايجابية التي تستجد على الحالة في جنوب افريقيا . فمنذ بعض الوقت يشهد البلد تغييرات رئيسية تتمثل بسياسة الفصل العنصري والدعائم الرئيسية لهذا النظام المقيت يجري تقويضها ، وديناميكية المفاوضات تبدو صاحبة اليد العليا على المنطق المدمر للمواجهات العنيفة . ونحن نهني جميع الاطراف المعنية في هذه العملية ، ونحثها بقوة على مواصلة السير في طريق الحوار بصفة

التوصل بنجاح الى تحديد اطار مؤسسي يمكنه ضمان التعايش الوطني السلمي . ويحدونا عميق الامل في أن هذه الامة الافريقية العظيمة ستحتل قريبا المكان البارز الذي ينبغي أن تحتله في منظمة الوحدة الافريقية والذي سيبقى شاغرا طالما أن البلد لم ينظف كليا من بعض الآثار المتبقية ، والتمييز العنصري في مظاهر أخرى يمنعه من أن يعلن المساواة بين مواطنيه أمام القانون مع كل ما يستتبعه ذلك .

وهذا الاتجاه العام نحو القضاء على يؤر التوتر في جميع أنحاء العالم يتسق تمام الاتساق مع الاتجاه نحو الانفراج العالمي الذي لم يتداع إبان السنوات القليلة الماضية وأعطى البشرية سببا آخر للشعور بالامل . والمنازعات التي تحدث هنا وهناك وهي ناجمة عن أسباب محلية محددة خاصة تبدو لنا غير قادرة على الصمود طويلا أمام روح الانفراج السائد في العلاقات بين البلدان الكبرى .

ولذلك ، نشهد الآن تحركات تهدف الى إزالة عدد من الاسلحة التقليدية والخوانية وغيرها من وسائل الدمار الشامل وهو أمر مطمئن للغاية أولا ، ويسمح لنا ثانيا بأن نحلم بإحراز تقدم فائق يمكن أن يتحقق في مجال التنمية الاقتصادية والعلمية والانسانية لو أن الموارد التي كانت مخصصة سابقا لهذه الاسلحة يمكن استخدامها لتلبية احتياجات البلدان الأقل نموا . ولكن بغية تحقيق هذا ، ربما تطلب الامر وعيا أكبر من المجتمع المحلي للمصالح التي تربط البلدان الغنية بالبلدان الفقيرة في وجه المصير المشترك الذي يبدو أن لا مفر من أن تتقاسمه .

وفي الوقت الذي يترك فيه الامين العام وظيفته ، الامر الذي نأسف له أشد الأسف ، أعرب لنا ، بما يتحلى به من اخلاص تتميز به النفوس الحرة ، عن آرائه ذات الصلة بالحالة في افريقيا في ختام خمس سنوات لبرنامج العمل للإنعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، الذي جرت الموافقة عليه في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . ولقد رسم صورة موضوعية ينبغي أن نعترف بأنها غير مشجعة . فهي في الحقيقة اعتراف بالفشل . فضلا عن ذلك ، ما هو الشيء الآخر الذي كان يمكن أن تكون عليه هذه الصورة عندما تعوق التفاوتات في شروط التجارة التي تسير ضد مصلحة البلدان الافريقية

الجهود التي تبذلها بشجاعة بعض تلك البلدان لتنويع الانتاج وزيادته ؟ ما هو الشيء الآخر الذي كان يمكن ان تكون عليه الصورة عندما تتجه التدفقات المالية ، بسبب تغطية المدفوعات ذات الملة بخدمة الديون ، كما نعلم جميعا ، من افريقيا الى خارجها ؟ فمحيح ان افريقيا ، حسب هذا المنطق ، ستصبح افقر . ولكن هل هذا امر حتمي ؟ اننا بمراحة لا نرى ذلك .

إن افريقيا ، كما قال الآخرون من قبل وكما سيقول آخرون بطريقة أفضل منا ، توجد بها الموارد البشرية والطبيعية اللازمة للتقدم . ولكن لا يزال من الضروري أن تكون بعض المعالم الأخرى مثل العدالة والتضامن ، جزءا من البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية ، ومن الضروري أن تخلي المصالح المرحلية المؤقتة للدول المكان للمصالح الدائمة والباقية للشعوب .

إن كلمتي العدالة والتضامن هما المفتاحان الحقيقيان لتحقيق السلم المنشود الذي نتكلم عنه ، وهما الكلمتان اللتان بدونهما لا يمكن إقامة شيء دائم . ولأن الفقر يختلف عن الغنى فإن العدالة تعتبر بداية التسامح . وإذا كانت المظالم تدفع الإنسان إلى الحدود القصوى لما يمكن تحمله ، فإن الانفجار الاجتماعي يصبح حتميا ولا يمكن لأحد أن يتنبأ بنتائج ثورة شعب دون كايح ، عندما لا يكون لديه ما يخسره لأنه ليس لديه ما يدافع عنه . وفي هذه المرحلة من عدم المساواة الاقتصادية والظلم الاجتماعي فإن ما يصدق على بلد واحد يصدق على قارة بأكملها .

وفي الواقع ، من الصعب علينا ، بكل سبل الاتصالات والتبادل الموجودة لدينا اليوم والتي تتطور بسرعة وباستمرار ، أن نتمور وجود تعايش سلمي في مجتمع الأمم بين واحات قليلة من الرفاه الوافر ومحراء واسعة من الفقر المتزايد حدة . ففي هذه الظروف يلوح في الأفق خطر يجب على نحو قاطع أن نحول دون وقوعه .

ويكمن الرد على ذلك في التضامن ، ولا أقصد هنا التضامن على سبيل الصدقة ، الذي تمليه نزوات القلب وتفسده الصدقة بل التضامن الذي يقوم على منطق العدالة . فهذا وحده يمكن أن ينفذنا وانكار ذلك يجعلنا كالنعامة التي لا تفعل حسنا عندما تخفى رأسها ، لأن الحقيقة دائما ساطعة وعلنية .

إن الخطر الذي يمكن أن ينفق علينا من السماء سواء في شكل ثقب في طبقة الأوزون أو في شكل صحابيات تشيرنوبل لا يفرق بين الناس أو بين البلدان . فعندما يقطع هندي شجرة في غابات الأمازون النائية ، وعندما يحرق افريقي حقوله ليغد الأرض للزراعة يشعر إنسان آخر على بعد آلاف الكيلومترات بالضيق ؛ ومن هنا جاءت الحملة الكبيرة للحفاظ على الطبيعة وحماية البيئة وهما مجالان تؤيدهما بحماس .

إننا نرحب بالمبادرة الرامية الى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في البرازيل في العام القادم . وعندما نتكلم عن البيئة والتنمية ، نضع أنفسنا على الطريق الصحيح نحو الادراك اللازم لمفهوم الآليات التي تؤدي الى جعل التضامن النشط بين البلدان الغنية في الشمال والبلدان الفقيرة في الجنوب واقعا ملموسا ، ونحو برمجة هذه الآليات وتطبيقها . وطالما لا تتوفر لشعوبنا أية مصادر أخرى سوى الخشب لإعداد طعامها وبناء مساكنها وطالما لا تستطيع هذه الشعوب أن تحصل حتى على التقنيات القديمة ، فإن قطع الأشجار وحرق الحقول سيستمران ، ويجب ألا نخدع أنفسنا .

ونخشى أن تُنسى أفريقيا مرة أخرى عند تطوير التضامن . إن التهميش المنهجي لقارتنا جعل بعض الشعوب تلجأ ، على نحو متشائم ، الى تطوير مفاهيم فلسفية نعتبرها مفاهيم سلبية .

إن سان تومي وبرينسيبي بلد صغير جدا ، منسي ضمن المنسيين . إنه بلد صغير من الناحية الجغرافية وفي عدد السكان ولكنه بلد كبير في تصميمه على النجاح ، ويحاول في ظل القيود التي تفرضها موارده المالية والطبيعية والبشرية المحدودة أن يبذل الجهود الضرورية ويقدم التضحيات اللازمة .

إن سان تومي وبرينسيبي بلد صغير الحجم يعاني بشدة من نقص الموارد الأساسية وليست لديه وسيلة لجذب انتباه صانعي القرارات في العالم . بيد أن هذا قد يكون ميزة لأن التعاون مع سان تومي وبرينسيبي متاح لأي بلد متقدم النمو . بيد أن المساعدة ، وإن بدت ضئيلة ، تعتبر في حد ذاتها ذات معنى لبلد صغير . إن ما يتحقق بتكلفة قد تبدو مشيرة للضحك بالنسبة لآخرين ، يمكن أن يكون له أثر ايجابي على الظروف التي يعيش في ظلها شعب سان تومي وبرينسيبي .

هذه الآثار يمكن أن تكون مباشرة وتراها العين المجردة . ولكننا نتساءل ، لأي سبب يظل هذا البلد الصغير في نفس حالته حتى اليوم . إن الأسباب بشكل عام معروفة على نحو كاف ، وهناك أسباب تعزى اليها على نحو مباشر أو غير مباشر ، وأسباب أخرى لا دخل لنا بها .

وبالنسبة للأسباب التي تعزى إلينا فقد خضنا معركة منحصرة ضد نظام حكم ميافى انتقم من الحريات الشخصية وجلب معه عيوب الشمولية ، دون اعتبار لقيم الإنسان وحرياته الأساسية .

وتجلى انتصارنا ، بعد كفاح صعب ومستمر ، ولكن سلمى ، في تحقيق نظام ديمقراطي تعددي في سان تومي وبرينسيبي . إن شعب سان تومي وبرينسيبي اختار بعزم ثابت التغيير في نظام وهذوء ، سواء في مناسبة التصديق على الدستور الديمقراطي في استفتاء شعبي بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ أو في الانتخابات التشريعية التي جرت بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ أو في الانتخابات الرئاسية التي جرت بتاريخ ٣ آذار/مارس من نفس العام . والحق يقال إن تحولنا الديمقراطي قد نجح ، وتخلص شعبنا بشموخ مدني رفيع واثقت المؤسسات التي نتجت عن هذا الإطار القانوني والدستوري الجديد وبدأت في تولي مهامها على خير ما يرام .

إن نظام تعدد الأحزاب الذي يعتبر الآن جزءاً من مظهرنا السياسي الوطني ، أصبح مألوفاً لدينا ولا يزال زعمائنا السابقون موجودين في البلاد ولهم مكانهم السليم في المجتمع . وكان يمكن للأسرة الصغيرة التي يتكون منها شعب سان تومي وبرينسيبي ، أن تنعم بتقاليدها المتمثلة في المسرة والأخوة والتعاطف والصفاء ، لو لم تكن الحالة الاقتصادية والمالية للبلاد سيئة إلى هذا الحد .

وبغية إصلاح هذه الحالة استأنف النظام الديمقراطي الجديد المفاوضات مع مؤسسات بریتون وودز لإحياء برنامج التكيف الهيكلي الذي توقف بسبب عدم احترام النظام السابق للالتزامات التي أخذها على عاتقه . وقد اتخذت في أيار/مايو الماضي مجموعة من التدابير للحد من التلوهات الاقتصادية الواسعة النطاق ولكنها لم تحقق النتائج المرجوة . ولذلك بدأ تطبيق مجموعة جديدة من التدابير الملزمة وهكذا أبدت الحكومة تصميمها على التصدي للمشاكل الحقيقية ورغبتها في التعاون مع المؤسسات المالية الدولية ومع المجتمع الدولي في مجموعه .

وبالنسبة لشعب مان تومي وبرينسيبي الذي تتناقص قوته الشرائية عاما بعد عام ، فإنه يجد صعوبة كبيرة في تحمل أثر تخفيض قيمة العملة مرتين ، بنسبة ٢٢,٥ في المائة و ٤٠ في المائة في غضون ثلاثة شهور ونصف ، والزيادة في أسعار الوقود بنسبة ٢٧٥ في المائة ، وتخفيض العجز في الميزانية في سنة واحدة بنسبة الثلثين ، وتجميد المرتبات ، كل ذلك في سياق واقعية الاسعار تمشيا مع اقتصاد السوق .

نحن نعلم أنه يتعين على البلد اتباع سياسة الإدارة الاقتصادية والمالية الصارمة وأنه ، ليتسنى ذلك ، يتعين اتخاذ تدابير للحفاظ على الاستقرار . ولكننا نعلم أيضا أنه دون بذل جهود مستمرة في قطاع الإنتاج الاقتصادي ، لا يمكن تحقيق استقرار قادر على الاستمرار .

لهذا نود أن نوجه من هذه المنصة نداء صادقا ورسميا الى المجتمع الدولي بدعم جهود وتنحيات شعب سان تومي وبرينسيبي في معركته غير المتكافئة ضد الفقر والمعاناة والبطء . نريد دعما لإقامة وتمويل المشاريع الصغيرة في مجال البناء الأساسية والإنتاج ؛ ونريد دعما في مجال تدريب كوادرنا الوطنية ، التي يصب دونها ضمان التنمية ؛ كما نريد دعما فوريا لتهيئة الظروف اللازمة للتخفيف من عواقب التكيف الهيكلي الاجتماعية ، وهي عواقب وخيمة بالنسبة لقطاعات من السكان - النساء والأطفال والمسنين بشكل خاص .

قبل ثلاثين عاما ، جئت إلى الأمم المتحدة بوصفي زعيما وطنيا وملتما . وقد سُمح لي بأن أصف أمام اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة حالة شعب سان تومي وبرينسيبي ، الذي عانى تحت نير الاستعمار طيلة مدة خمسة قرون .

في عام ١٩٧٥ ، العام الذي حصل فيه بلدي على الاستقلال وأصبح دولة عضوا في الأمم المتحدة ، كان لي شرف عظيم أن اتقدم ، بوصفي رئيسا للحكومة ، بالشكر لمجتمع الدول من على هذه المنصة على دعمه لنضالنا من أجل الحرية وأن أطلب في نفس الوقت الدعم السخي لأعمال الإعمار الوطني التي كنا سنشرع بها .

واليوم ، إنه لشرف عظيم لي أن أعود هنا ، بوصفي أول رئيس لبلدي ينتخب ديمقراطيا ، مناشدا تقديم الدعم للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان اللذين نؤمن بهما إيمانا راسخا . إن الديمقراطية التي اخترناها بحرية وأقمناها لاتزال هشة ، كما أن هياكلنا القانونية لاتزال جنينية . يتعين دعمها وتقويتها . والخطر الوحيد الذي يتهدها الآن - وهو خطر كبير - حالة بلدي الاقتصادية والمالية وعجزه ، من خلال إمكانياته الذاتية ، على تلبية احتياجات الشعب المدقع الفقر .

إن لم نتجح في حل هذه المشاكل - التي لا يمكن حلها إلا بمساعدة من المجتمع الدولي - فإننا نخشى أن تتعرض الانجازات الديمقراطية التي حققتها سان تومي وبرينسيبي للخطر . وستكون كارثة بالنسبة لشعبنا وللآخرين إذا ما قدر لأعمال العنف التي اندلعت في أماكن أخرى مطالبة بالديمقراطية أن تندلع في سان تومي وبرينسيبي مناهضة للديمقراطية .

لا يزال يراودنا الأمل في أن هذا لن يحدث ، لأننا نعلم أننا بوصفنا بلدا ملتزما بالحرية والسلم والعدالة لن نسمح للجوع أبدا بأن يخنق الأمل .

الرئيسي : باسم الجمعية العامة ، أتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية على الخطاب الذي القاه للتو ، وعلى الكلمات الرقيقة التي تفضل بتوجيهها إلى بلادي والتي .

امطبخ السيد ميغيل تروفواذا ، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي

الديمقراطية ، إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

بيان من الرئيس

الرئيس : في الساعة ١٠/٠٠ صباح اليوم كانت الوفود التالية حاضرة في قاعة الجمعية العامة : استراليا ، البانيا ، المانيا ، الإمارات العربية المتحدة ، أنتيغوا وبربودا ، أنغولا ، أوروغواي ، أوكرانيا ، باكستان ، البحرين ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بيرو ، بيلاروس ، تايلند ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، زائير ، زيمبابوي ، سان توماس وبرينسيبي ، سري لانكا ، منغافورة ، السنغال ، سيراليون ، الصين ، عمان ، غابون ، غينيا الاستوائية ، الغلبين ، قطر ، كندا ، الكويت ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، مصر ، ملاوي ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ناميبيا ، نيبال ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، يوغوسلافيا ، اليونان ، وأود أن أشكر هذه الوفود .

وأريد أن أشير إلى أنني لم أعلن سها يوم الجمعة أن وفود بوروندي وعمان وغانا كانت حاضرة في القاعة الساعة ١٠/٠٥ صباحا .

إن الحضور في الوقت المحدد ضروري لمالح انجاز العمل في وقته ، وأنا على ثقة بأننا جميعا حريصون على ذلك .

خطاب السيد ليونيد كرافشوك ، رئيس المجلس الأعلى لاوركرانيا

الرئيس : تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من رئيس المجلس الأعلى لاوركرانيا فخامة الرئيس ليونيد كرافشوك .

امطاب السيد ليونيد كرافشوك رئيس المجلس الأعلى لاوركرانيا إلى قاعة الجمعية

العامة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة برئيس المجلس الأعلى لاوركرانيا فخامة الرئيس ليونيد كرافشوك وأدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس كرافشوك (تكلم بالاوكرانية ، والترجمة الشفوية عن ثم قدمه

الوفد بالانكليزية) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنيكم سيدي الرئيس على انتخابكم لهذا المنصب السامي ، منصب رئيس الجمعية العامة . إن أبرز الدبلوماسيين وحدهم هم الذين يمكن أن يسبغ عليهم هذا الشرف مرة واحدة في العمر ولسنة واحدة فقط . ومع ذلك فإن السنة الواحدة اليوم قد تشهد تطورات تاريخية كانت تستغرق عقودا في الماضي . ويمثل إعلان برلماننا استقلال اوكرانيا وإنشاء دولة اوكرانيا المستقلة تتويجا لتطلعات الشعب الاوكراني التي طال أمدها . فيوم ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩١ يمثل نقطة تحول فتحت أبواب عهد جديد في تاريخ اوكرانيا .

السيد الرئيس ، إن الاوكرانيين ممتنون لسلفكم السيد غيدو دي ماركو الذي أدار أعمال الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة باقتدار كبير . وقد أتى إلى كييف في آب/أغسطس الماضي في زيارة رسمية ، وكان أول شخصية أجنبية ترحب بإعلان استقلال اوكرانيا . ونحن نعتبر ذلك رمزا لمشاركة الأمم المتحدة المباشرة في عملية التحرير الشاملة التي غيّرت وجه العالم في النصف الثاني من هذا القرن .

إنني أضم صوتي إلى أصوات أولئك الذين رحبوا بانضمام ثلاث جمهوريات سوفياتية سابقة إلى أسرة الأمم المتحدة العظيمة وهي لاتفيا وليتوانيا واستونيا . وإنني لعلس اقتناع من أن سياسة هذه الدول الخارجية المستقلة داخل الأمم المتحدة ستكون نشطة وفعالة في تعزيز مصالحها هي ومصالح المجتمع الدولي كذلك . ويحدوني الأمل في أن نتمكن قريبا من الترحيب بالجمهوريات الأخرى من الاتحاد السابق التي قد ترغب في الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة .

وأود أيضا أن أضم صوتي إلى أصوات الذين توجهوا بالتحية إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا وولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال .

وعلى ذلك ، فإنكم ، سيدي الرئيس ، تتراأسون دورة يحضرها رقم قياسي من الدول الاعضاء . وقد أصبحت كل أمم العالم تقريبا ممثلة في هذه القاعة اليوم . ولا يسع

المرء إلا أن يلاحظ العديد من الأشياء التي تجعل هذه الدورة مختلفة عن الدورة الأولى للجمعية العامة التي جمعت ممثلي الأعضاء المؤسسين الواحد والخمسين بما فيهم أوكرانيا .

ومع ذلك ، فإنه يتضح من مضمون مداوالات الجمعية العامة أن ممثلي الحكومات في عام ١٩٩١ ، إنما يحضرون إلى مقر الأمم المتحدة ، شأنهم شأن نظرائهم في عام ١٩٤٥ ، مدفوعين بتطلعات شعوبهم إلى تحقيق السلم والتنمية والامن والتعاون وحكومة الإنسان والعدالة .

إن ممثلي الدول الحاضرين إلى الأمم المتحدة من دول مختلفة يتشاطرون إزاء مستقبل البشرية قلقاً مبعثه اهتمام كل منهم بمستقبل شعبه وأمرته وأطفاله . إن الأطفال الأوكرانيين الذين مستهم كارثة تشيرنوبل قد قوبلوا بالترحاب من أسر في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وأستراليا وكوبا وفنلندا وكندا وإسرائيل وبلدان أخرى . لهذا السبب فإنني آتي اليوم هنا باسم أوكرانيا الممتنة ، وبوسعي أن أتكلم بشقة عن انتصار المثل الإنسانية النبيلة المجسدة في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا مصدر للأمل لكل الشعوب .

إن الجوعى من إفريقيا المنكوبة بالجفاف والذين يعانون ويفرون من أماكن الصراعات الإثنية أو العرقية أو العسكرية ، والمرض الهاربين من الأقاليم التي تضررت من انفجار تشيرنوبل - كل هؤلاء البشر يتطلعون إلى الأمم المتحدة بأمل في أعينهم ورجاء في قلوبهم . ويثبت المؤتمر الأخير لإعلان التبرعات لتشيرنوبل وغيره من التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لمساعدة ضحايا حالات الطوارئ أن الآمال التي تثيرها الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم لها أساس متين ، ويصدق هذا بوجه آخر في هذا الوقت الذي تفضلع فيه المنظمة ، كما هو لازم ومنطقي ، بدور أكبر كمركز عالمي لتنسيق أهداف وأعمال الدول : إنه وقت تجدد النشاط للأمم المتحدة .

إننا نترك وراءنا الآن عصر المجابهة الإيديولوجية المريرة . ويمكننا أن نتخلص نهائياً عن سباق التسلح الذي يهدد موارد هائلة ، وكان من منظور تاريخي وبالأعلى البشرية .

إن تنفيذ معاهدة القذائف النووية متوسطة المدى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وتوقيع معاهدة تخفيض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية بنسبة ٣٠ في المائة ، والمعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، والتقدم الكبير المحرز في صياغة الاتفاقية الدولية لحظر الاسلحة النووية وازالتها بالكامل - كل هذه الامور تمثل تطورات بارزة في التاريخ المعاصر نشيد بها وندعمها بقدر إمكاننا .

المرء إلا أن يلاحظ العديد من الأشياء التي تجعل هذه الدورة مختلفة عن الدورة الأولى للجمعية العامة التي جمعت ممثلي الأعضاء المؤسسين الواحد والخمسين بما فيهم أوكرانيا .

ومع ذلك ، فإنه يتضح من مضمون مداولات الجمعية العامة أن ممثلي الحكومات في عام ١٩٩١ ، إنما يحضرون إلى مقر الأمم المتحدة ، شأنهم شأن نظرائهم في عام ١٩٤٥ ، مدفوعين بتطلعات شعوبهم إلى تحقيق السلم والتنمية والامن والتعاون وحكومة الإنسان والعدالة .

إن ممثلي الدول الحاضرين إلى الأمم المتحدة من دول مختلفة يتشاطرون إزاء مستقبل البشرية قلقاً مبعثه اهتمام كل منهم بمستقبل شعبه وأسرته وأطفاله . إن الأطفال الأوكرانيين الذين مستهم كارثة تشيرنوبل قد قوبلوا بالترحاب من أسر في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وأستراليا وكوبا وفنلندا وكندا وإسرائيل وبلدان أخرى . لهذا السبب فإنني آتي اليوم هنا باسم أوكرانيا الممتنة ، وبوسعي أن أتكلم بشقة عن انتصار المثل الإنسانية النبيلة المجسدة في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا مصدر للأمل لكل الشعوب .

إن الجوعى من إفريقيا المنكوبة بالجفاف والذين يعانون ويفرون من أماكن المصاعب الإثنية أو العرقية أو العسكرية ، والمرض الهاربين من الأقاليم التي تضررت من انفجار تشيرنوبل - كل هؤلاء البشر يتظلمون إلى الأمم المتحدة بأمل في أعينهم ورجاء في قلوبهم . ويشيت المؤتمر الأخير لإعلان التبرعات لتشيرنوبل وغيره من التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لمساعدة ضحايا حالات الطوارئ أن الآمال التي تثيرها الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم لها أساس متين ، ويصدق هذا بوجه خاص في هذا الوقت الذي تظلم فيه المنظمة ، كما هو لازم ومنطقي ، بدور أكبر كمركز عالمي لتنسيق أهداف وأعمال الدول : إنه وقت تجدد النشاط للأمم المتحدة .

إننا نترك وراءنا الآن عصر المجابهة الإيديولوجية المريرة . ويمكننا أن نتخلص نهائياً عن سباق التسلح الذي يهدد موارد هائلة ، وكان من منظور تاريخي وبالأعلى البشرية .

(الرئيسي كرافشوك)

قال المفكر الهندي العظيم رابيندранاث طاغور ان الطريق الوحيد للاقترب من المستقبل هو التقدم نحوه . وان المقترحات الاخيرة التي قدمها الرئيس بوش بادخال تخفيضات كبيرة على الاسلحة النووية قصيرة المدى ، والتي لقيت التأييد من جانب قادة الدول النووية الاخرى ، تمثل خطوة هامة صوب مستقبل أكثر امانا . وتحظى كل المبادرات الرامية الى تقليل الخطر النووي بترحيب اوكرانيا الحار .

اننا نرى ان على الامم المتحدة ان تساعد في توسيع نطاق التخفيضات الواعدة بالخير للقدرات العسكرية بحيث تشمل هذه التخفيضات كل انواع الاسلحة وكل مناطق وامم العالم ، وبحيث تصبح العملية عملية عالمية بحق . وبهذه الطريقة ، يتحمل كل بلد نصيبه من المسؤولية في الشؤون العالمية ، وتستطيع الامم المتحدة ان تنبئ كل بلد الى مسؤوليته . فإن على كل امة في العالم واجب مقدس يتمثل في الاسهام في تعزيز الامن الدولي من خلال نزع السلاح والالتزام الدقيق بمقاصد ومبادئ الميثاق والامتنثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة .

وتود اوكرانيا من جانبها ان تشارك بشكل مباشر في عملية التفاوض بشأن نزع السلاح لان ذلك في رأيي سيسهم اسهاما هاما في حل هذه المشاكل .

وعلى المجتمع الدولي ألا يغفوت الفرص الجديدة الماثلة اليوم . فقد أضحى العمل على عدم انتشار الاسلحة النووية ، وغيرها من اسلحة الدمار الشامل والقذائف القتالية وتكنولوجيا القذائف ، أمرا جديرا بالاهتمام بوجه خاص . وترحب اوكرانيا بالقرار الذي أعلنت عنه فرنسا والصين وجنوب افريقيا بانضمامها الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . فقد بلغت الحالة مرحلة يمكن ان يعتبر فيها امتناع أي بلد عن الانضمام الى المعاهدة أمرا متنافيا مع مصلحة البشرية جميعاء .

ما هي سياسة اوكرانيا في هذا الصدد ؟ كما تعلم الجمعية العامة هناك منظومات معينة من الاسلحة النووية موزعة حاليا في اراضي اوكرانيا . وسياستنا هي ان هذه الاسلحة النووية موجودة بشكل مؤقت في اوكرانيا . وان القضاء عليها ووسائل وزعها مسألة وقت ليس الا . ففي العام الماضي أعلن برلماننا رسميا عن نية اوكرانيا بعدم

المشاركة في التكتلات العسكرية في المستقبل والامتناع لمبادئ اللانوية الثلاثة الا وهي عدم قبول أو انتاج أو اقتناء الاسلحة النووية . وقد اعلينا امانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموافقتنا على وضع كل المنشآت النووية في اوكرانيا تحت رقابة الوكالة . ولا تسعى اوكرانيا الى امتلاك الاسلحة النووية . وهي تعتزم الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية كدولة لا نووية . وتتسق هذه النية والجهود الدولية الرامية الى تخفيض وتدمير المخزونات النووية في جميع أنحاء العالم . وتود اوكرانيا ، باعتماد هذا الموقف ، أن تعزز نزع السلاح وتزيد الثقة بين الدول .

واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لكي اعلن رسميا ، استجابة لنداء الجمعية العامة ، ان اوكرانيا لا تنتج اسلحة كيميائية ، ولا توجد مثل هذه الاسلحة في اراضيها ، وإنها ستحافظ على مركزها كدولة خالية من الاسلحة الكيميائية . وترحب اوكرانيا بدعوة الجمعية العامة للدول لكي تنضم كأطراف رئيسية الى الاتفاقية التي ستبرم في المستقبل حول هذا الموضوع .

وبالنيابة عن اوكرانيا ، التي عانى شعبها من الاثار المدمرة لمأساة تشيرنوبل ، وبالإصالة عن نفسي ، أحث الحكومات ، وخاصة حكومات الدول الخائزة للأسلحة النووية ، على أن تبدي الارادة السياسية اللازمة وأن تتخذ التدابير الفورية حتى يتسنى وقف التجارب النووية الى الابد . وانني على ثقة من أننا ، من خلال العمل المتضافر ، منتمكن جميعا من تحقيق السلم لاحشاء الأرض المنهكة في مواقع اجراء التجارب في نيفادا وموروروا ونوغايا زيمليا وغيرها من الاماكن التي يحتمل أن الانفجارات النووية لا تزال تهز فيها الأرض . لقد آن الاوان لكي نكمل مساعي اسلافنا العظام الذين حظروا التجارب النووية في الفضاء والجو وتحت الماء في عام ١٩٦٣ . إن باستطاعتنا بل حتم علينا أن نفعل ذلك . فقد اثبتت الاحداث في الخليج ان سلطة الامم المتحدة في صنع السلم واستعادة السلم يمكن أن تختصر على كل معتد دون الحاجة الى التفجيرات النووية .

ويتعين على دول العالم أن توجد صفوها بدلا من أن تستمر في تبذير الموارد على نحو خطير على إقامة ترسانات ضخمة لاسلحة الدمار الشامل لكي تسوي النزاعات الإقليمية القائمة التي يميل البعض إلى اعتبارها في بعض الأحيان على النصف الثاني من القرن العشرين المزمنة المستعصية على الحل . واننا نرحب بمشاركة الأمم المتحدة النشطة في السعي إلى إيجاد حلول سلمية في الشرق الأوسط والبدء بعملية التسوية التفاوضية في كمبوديا وقبرص . ونثني على جهود الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سلمي في الصحراء الغربية . وقد حدد قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) الذي اتخذ بالإجماع في الأسبوع الماضي المسار السلمي صوب حل المشاكل التي تقسم شعب يوغوسلافيا .

ولم تدخر المنظمة وأمينها العام ، السيد بيريز دي كوييار ، جهدا للبدء في تسوية سلمية في أفغانستان على أساس التوافق الدولي في الآراء الذي انعكس في القرارات ذات الصلة المادرة عن الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة . ولو أيد كل الذين يمكن أن يؤثروا على التطورات في هذا البلد الجهود التي بذلها المجتمع الدولي من أجل صنع السلم لما استمرت القذائف في السقوط على أراضي أفغانستان ولما عانى المدنيون من أرهاق نيران المدافع الرشاشة .

وإذ نتحدث عن معاناة السكان المدنيين تتبادر إلى الذهن صورة مماثلة تاريخيا . فقبل نصف قرن على وجه التحديد أي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤١ ظلت الموسيقى تنبعث بصوت مدوي طوال ٤٨ ساعة في عاصمة أوكرانيا في محاولة وقحة للتغطية على أصوات المدافع الرشاشة التي كانت تطلقها القوات النازية على آخر من تبقى من النساء والأطفال وكبار السن اليهود في كييف . وكانوا أول من دفن في المقابر الجماعية في بابي يار . وقد لقى المصير ذاته تحت الاحتلال حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ من اليهود الآخرين والأوكرانيين والروس والفجر . اننا نحیی ذكری كل هؤلاء الضحايا الأبرياء دونما تمييز . واليوم لا يمكننا أن نقبل النهج الايديولوجية للنظام السابق في بلدنا التي كثيرا ما أدت إلى إهمال حقوق الفرد وحقوق شعوب بأكملها . ولا يمكننا أن نرضى بما هو أقل من الحقيقة الكاملة عن مأساة بابي يار التي كان اليهود فيها أكثر

ضحايا الاعداد الجماعي . ويمثل الاحتفال الدولي لاهياء ذكرى ضحايا ماساة بابي يار الذي اقيم هذا الاسبوع في مدينة كييف تذكرة أخرى بواجبنا بأن نضمن الا تتكرر اية ابادة جماعية أخرى في أي مكان في العالم .

واود أن اؤكد أن اوكرانيا لم تغير اليوم مجرد اسمها أو اللوحة التي تحمل اسمها في قاعة الجمعية العامة بل غيرت بشكل اساسي مواقفها ازاء الملفات الماساوية من تاريخها ونهجها ازاء عدد من المسائل العالمية . وبذلك فإن اوكرانيا المستقلة لم تكن لتقبل ، على سبيل المثال ، أن تؤيد القرار الذي يساوي بين العنصرية والصهيونية - وهو قرار جاء وليد مواجهة ايدولوجية مريرة بين دول العالم - ناهيك عن أن تقبل المشاركة في تقديم مثل هذا القرار . وقد حان الوقت لكي تتخلص الامم المتحدة من عبء الماضي .

وفي ظل الظروف الجديدة ينبغي ايلاء أهمية قصوى لتعزيز قدرات الامم المتحدة في مجال صنع السلم والاستفادة على نحو افضل من هذه القدرات وإجراء تحسين شامل في اشكالها التنظيمية ووظائفها .

انني اعتقد ان التطورات التي طرأت مؤخرا تبرز الحاجة الى النظر في انشاء آلية فعالة في اطار الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة للرد بسرعة على اعمال العدوان أو التهديدات التي توجه للسلم والامن الدوليين .

وهناك ، في الوقت نفسه ، حاجة متزايدة الى اتخاذ تدابير وقائية وانشاء آليات دولية لمنع نشوب الصراعات . الامر الذي قد يقتضي ، أيضا ، اقامة شبكة تابعة للأمم المتحدة يعمل عليها في سرعة التعرف على مصادر التوتر الدولي المحتملة في حينها .

إن العالم آخذ في التغير والامم المتحدة تتغير معه متابعة التطورات التاريخية باستمرار . ولما كانت المنظمة تقترب من الذكرى الخمسين لإنشائها ، فإننا نرحب بأي جهود ترمي الى تكييفها مع الحقائق الدولية الجديدة . ويمكن ، على سبيل المثال ، أن تشمل تلك الجهود إنشاء مجلس للسلامة البيئية يمكن أن يحل محل بعض الهيئات التي استغنت دورها . ولقد حان الوقت أيضا لكي تحذف من ميثاق الامم المتحدة بعض العبارات التي غدت من قبيل المفارقات التاريخية مثل عبارة "الدول الاعداء" .

وتوضح التجربة أن اجراءات التكيف مع الحقائق الجديدة تزيد ، متى اتخذت في الوقت المناسب من فعالية أي منظمة . وأفضل طريقة لزيادة فعالية الامم المتحدة هي ، في رأينا ، الاستفادة على الوجه الاكمل بإمكانات الميثاق في مجال تدعيم الامن وتنمية التعاون الدولي الشامل .

إننا لا يساورنا أي شك في أن الاستفتاء المزمع اجراؤه على مستوى الامة في كانون الاول/ديسمبر سيصادق على الخطوة التي أقدم عليها البرلمان بإعلانه استقلال دولة اوكرانيا . وسوف يفعل شعبنا هذا لأنه يرغب بصورة مطلقة في منع الماضي المشؤوم من أن يكرر نفسه ، ولأنه يريد أن يصبح سيدا في وطنه ، وأن يكفل الاستقرار والسلم لمجتمعه . وسوف تحصف اوكرانيا الديمقراطية الملايين ممن مقطوا ضحايا للمجاعة والارهاب ابان الحكم الستاليني وذلك بكفالة عدم تكرار القهر الاجتماعي والوطني وامتهان كرامة الإنسان .

ولسوف تخلد اوكرانيا المستقلة ذكرى مئات الالاف من مواطنيها الذين اقتيدوا عبر طريق محفوف بالالام الى خارج البلاد بتهمة الانتماء القومي . فلن يضطر مواطنوها

أبدا - من أوكرانيين وروس وتتار وبولنديين وهنغاريين - إلى العيش في خوف من الاضطهاد بسبب حبهم الفطري لشقاقتهم أو لغتهم أو أمتهم .

إن أوكرانيا المستقلة والديمقراطية تدعو جميع مواطنيها ، في أوكرانيا وخارجها ، إلى تنحية الحزازات ومشاعر المرارة القديمة جانباً والعمل معاً في سبيل القضية النبيلة المتمثلة في إحياء لغة وثقافة ودولة شعبنا ، ولاستعادة تقاليد ماضيها المجيد في زراعة القمح والإبداع الفكري ، فكما قال كاتبنا أوليس هونشار ذات مرة - إن قوة السلاح لم تكن هي الوسيلة التي أثبتت بها أوكرانيا وجودها في مجتمع الأمم الأوروبية .

ولما كنا قد أعلننا المجتمع العالمي باستقلالنا ، فإننا نعلن أيضاً أن أوكرانيا ليست لديها أية مطالبات إقليمية إزاء أي من جيرانها ، وهي بالتالي ترفض رفضاً قاطعاً أي محاولات لمخاطبتها بلهجة المطالبات الإقليمية .

وتكرر أوكرانيا التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ووثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس ، وتؤكد اعتزامها التماس الاشتراك المباشر في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وكذا الانضمام إلى عضوية الهيئات الأوروبية .

لقد كان البرلمان الأوكراني معبراً عن إرادة الشعب عندما أعلن في مستهل العام الماضي أن القيم الإنسانية العالمية تأتي قبل مصالح أي طبقة اجتماعية ، وأن المعايير القانونية الدولية الراسخة ينبغي أن تكون لها الأولوية على التشريع المحلي . وسوف تواصل دولتنا كفالة الحماية الواجبة لحقوق الإنسان على أساس الاحترام الكامل للفرد والمساواة في معاملة الأقليات الوطنية .

وجدير بالذكر أنه تم تعديل واستكمال الدستور الأوكراني ليوفر أساساً قانونياً صلباً للتعديدية السياسية والاقتصادية - وهذا دليل آخر على نوايانا الجادة وجهودنا الرامية إلى إقامة مجتمع ديمقراطي بحق . كما يجري حالياً إصلاح نظام الحكم الأوكراني بأكمله بغية تهيئة المجال لسيادة الديمقراطية واقتصاد السوق في أوكرانيا .

واسمحوا لي أن أقول بصراحة إن هذه ليست بالمهمة الهينة دائماً . فالتمكن من

علم الديمقراطية لا يأتي بسهولة ونحن نحاول محاكاة التجربة الايجابية التي مرت بها الامم الاخرى ، عندما عمد الممثلون الاوكرانيون في لجان الجمعية العامة او في لجنة حقوق الانسان الى تقديم مشاريع قرارات بشأن مسائل العدالة الاجتماعية او حقوق الاقليات او تطوير المؤسسات الديمقراطية ، فإنهم انما يسمعون أولا وقبل كل شيء الى اختبار مفاهيمهم عن القيم الاجتماعية في محك التجربة الانسانية العالمية المتراكمة لدى الامم المتحدة .

بيد ان الاهم من الاعتراف بالمبادئ هو سجل تنفيذ تلك المبادئ . ونحن ندرك ذلك ، ولذا فإنه ما دامت الحرية الدينية في اوكرانيا يساء استغلالها من حين لآخر بهدف إشارة المنازعات والصراعات فيما بين اصحاب العقائد المختلفة ، وما دام تتار القرم لا يستطيعون ان يمارسوا على الوجه الاكمل حقهم في الحياة الكريمة على ارض اسلافهم ، وما دام يهود اوكرانيا يستهويهم هجر ارض آبائهم والاستيطان في اسرائيل او في أي مكان آخر ، وما دامت اللغة الاوكرانية لم تستعد على الوجه الاكمل مكانتها الصحيحة ، وما لم تصبح القوانين الديمقراطية هي المعايير لفكرنا وعملنا ، فإننا لن نتعجل في ابلاغ الامم المتحدة بأن مجتمعنا قد تخلص نهائيا من اخطاء الماضي وآثامه .

ولكننا نود ان نفتنم هذه الفرصة لنعلن رسميا امام الامم المتحدة والعالم بأسره ان اوكرانيا المستقلة المتحدة تمضي بلا رجعة على طريق سيادة القانون مستندة الى مبادئ الديمقراطية والحكم الذاتي ، متخذة من القانون ولا شيء سوى القانون معيارا رئيسيا للسلوك . وسوف نسترشد بالمعايير الدولية الرفيعة في ميدان حقوق الانسان وحرياته الاساسية . وسوف نسلك هذا السبيل في كل خطوة نخطوها .

ولقد بدأت اوكرانيا المستقلة حديثا في اصلاح اقتصادها بأكمله فحلت الهياكل الامرة الادارية . وتحقق في فترة زمنية قصيرة تحول في الفكر الاجتماعي والاقتصادي بقصد خفض الضوابط الحكومية وتشجيع الخصخصة وقيام علاقات اساسها السوق .

إن القانون الخاص بالاستقلال الاقتصادي ومفهوم الانتقال إلى اقتصاد السوق وقوانين المشروعات الحرة ، والأنشطة الاقتصادية الأجنبية ، وحماية الاستثمار الأجنبي وغير ذلك من القوانين الأساسية كلها أرست أطارا قانونيا متينا لعملية إعادة بناء الاقتصاد الأوكراني برمته ودمجه في تقسيم العمل الدولي .

ويكفل التشريع الجديد في أوكرانيا المساواة في الحماية القانونية للملكية بجميع أشكالها ويقضي بسياسة اقتصادية مستقلة ، مما يعني ، بوجه خاص أن أوكرانيا ستسك عملتها الخاصة وتضع ميزانيتها ، وتحدد نظامها الضريبي والمصرفي وتنشئ أسواقا للعمالة والاستثمار والأوراق المالية ، وستضع أساسا قانونيا للعلاقات الاقتصادية الخارجية ولعلاقات التعاون العلمي والتكنولوجي ، وتتوسع في الروابط الثنائية والمتعددة الأطراف .

والواقع أن الإصلاح الجذري للاقتصاد الأوكراني لا يستدعي بذل جهود ضخمة على الصعيد المحلي فحسب بل هو يتطلب أيضا تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، وزيادة التعاون والاستفادة بما لدى المجتمع الدولي من معارف وتجارب وخبرات استشارية . ونحن نرحب بالاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة للمشاكل التي تواجهها بلدان مثل أوكرانيا تجتاز فترة انتقالية . فلا بد من توسيع نطاق التعاون الاقتصادي الدولي للانتفاع انتفاعا كاملا بالامكانيات الناشئة عن التغيرات السياسية الأخيرة .

والاستجابة الدولية المؤاتية ستيسر على الاقتصاد الأوكراني تذليل معوقات الانتقال والاندماج في النظام التجاري العالمي على وجه السرعة ، وسيكون فيها تشجيع كذلك لديمقراطيتنا الفتية .

وحتى وقت قريب ، كانت اوكرانيا تعيش في عزلة عن العالم الخارجي ، تطاردها اشباح معادية من خلق عقائدنا الايديولوجية وكانت سحب الحرب الباردة تلقي عليها بظلالها الكثيبة المتمثلة في الخطر النووي على العالم .

وبعد ان بدأ المجتمع العالمي يؤكد على قيم العالمية ويتخطى عن المواقف المعادية ويقدم لنا يد العون والتعاطف الصادق في أعقاب كارثة تشيرنوبل ، وبعد ان أعلننا استقلال اوكرانيا ، اكتشفنا عالما من الاصدقاء . وكان احساسنا بذلك رائعا بحيث لا يمكنني ان أفوت فرصة مجيئي هنا اليوم دون ان أسجل احترامي للأمم المتحدة ، وان أقدم عبارات الامتنان للمجتمع العالمي نيابة عن اوكرانيا الحرة .

الرئيسي : باسم الجمعية العامة ، أتوجه بالشكر الى رئيس المجلس الاعلى لاوكرانيا على الخطاب الذي أدلى به توا .

أصطحب السيد ليونيد كرافشوك رئيسي المجلس الاعلى لاوكرانيا من قاعة الجمعية

العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد ديريا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : اسمحوا لي أولا ان أتقدم لكم بالتهنئة يا سيدي على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . وأنا واثق من ان خبرتكم الثرية ومهارتكم والتزامكم أمور ستضمن كلها النجاح لهذه الدورة . وانتخابكم هو ايضا تكريم مناسب لبلدكم العظيم ، المملكة العربية السعودية ، التي ترتبط معها تنزانيا بعلاقات ممتازة . ومن هنا يسعد وفدي ان يتعهد بتأييدكم والتعاون الكامل معكم .

وقد تراس سلفكم السيد غويدو دي ماركو ، مداولات الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة بمهارة وتفان مثاليين . وأنا أتمنى له كل الخير فيما يتولاه من أعمال في المستقبل .

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أهني الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي واصل خدمة هذه المنظمة بالتعاون واقتدار . وتجدد تنزانيا تأييدها للأمين العام وللأمم المتحدة التي يخدمها بهذا الشكل الممتاز .

ويسعدني أيضا أن أشارك في الترحيب الحار بالأعضاء الجدد في منظماتنا : جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كوريا ، وجمهورية استونيا ، وجمهورية لاتفيا ، وجمهورية ليتوانيا ، وجمهورية جزر مارشال ، ولايات ميكرونيزيا الاتحادية . وكما ذكر متكلمون كثيرون ، فإن عضوية هذه البلدان في الأمم المتحدة تقربنا من تحقيق هدف عزيز هو عالمية المنظمة .

وقد شهدت السنوات الأربع الماضية تغيرات كبرى في النظام الدولي . ذلك أن الدول العظمى بدأت عهدا جديدا من التعاون ، كما أن الحرب الباردة ، التي كانت هي الأساس للاستقطاب الثنائي الذي ساد النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أخذت في التراجع . وفي الأمم المتحدة حدث تعاون غير عادي وغير مسبوق بين أعضاء مجلس الأمن . وقد بعث هذا التعاون ، كما تجسد في الجهود المشتركة لتسوية أحدث نزاع هو نزاع الخليج ، الأمل من جديد في إمكانية إحياء نظام الأمن الجماعي الذي تصوره الميثاق ، والذي ظل غير فعال بسبب الحرب الباردة .

إن التوقيع على معاهدة القضاء على القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، والتعاون بين الدول العظمى في تسوية المنازعات الإقليمية ، وإعادة توحيد ألمانيا في السنة الماضية ، والاتفاق الخاص بخفض الأسلحة النووية البعيدة المدى واقتراح الولايات المتحدة الانفرادي في الأسبوع الماضي بالقضاء على الأسلحة النووية التكتيكية البرية والقاعدة والبحرية القاعدة قد نقل العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من الحرب الباردة إلى مناخ الثقة والطمأنينة والتعاون السائد حاليا .

وفي السنتين الماضيتين حدثت تغيرات هامة في الجزء الذي نعيش فيه من العالم وخاصة في الجنوب الأفريقي . ففي أعقاب الإفراج عن السيد مانديلا وغيره من السجناء

(السيد ديريا ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

السياسيين ، وحصول ناميبيا على استقلالها عام ١٩٩٠ ، اشترك المؤتمر الوطني الافريقي ونظام الفصل العنصري ، في "محادثات عن المحادثات" لإلغاء الفصل العنصري . وتحركت حكومة جنوب افريقيا على طريق إلغاء أعمدة الفصل العنصري السيئة السمعة ، ونعني بها قانون مناطق الجماعات ، وقانون تسجيل السكان وقوانين الاراضي .

وبإيجاز ، أدت التطورات العالمية والاقليمية في السنوات الاربع الماضية ، الى ظهور معالم بارزة ذات أهمية تاريخية في هيكل ونسيج النظام الدولي . وهي تزود المجتمع الدولي ببوادر نظام دولي متميز قائم على القيم الديمقراطية العالمية . ولقد كانت بلادي تنادي دائما بالمزيد من الحرية الانسانية والتنمية ، مما تجلى في معارضتنا للاستعمار ، والفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية ، فضلا عن دعمنا لكل جهود التنمية ونزع السلاح وصيانة البيئة وحمايتها . ولهذه الاسباب تعتر تنزانيا اعتزازا كبيرا بعضويتها في الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ .

إن البيئة الدولية المعقدة الراهنة هي التي تحدد الاطار الذي ينظر فيه وفدي الى التحديات التي تواجه المجتمع الدولي .

إن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب قد ساعد حقا على توسيع نطاق التعاون في العلاقات الدولية ، غير أنه لم يقلل المشاكل الكبرى الأخرى مثل المازق الاقتصادية للعالم الثالث ، واستئصال الفصل العنصري من جنوب افريقيا ، ونيل الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير ، وعودة جميع الاراضي العربية المحتلة ، وتحقيق الديمقراطية في النظام الدولي . خلاصة القول إن انتهاء الحرب الباردة وإن كان قد خفض من التهديدات المحدقة بالسلم والامن الدوليين إلا أنه لم يزلها تماما .

وحسب وقت قريب كانت توجد أربعة تهديدات كبرى تواجه السلم والامن الدوليين هي الصراع بين الشرق والغرب ، والانقسام بين الشمال والجنوب ، والصراعات الاقليمية ، وتدهور البيئة . وكما ذكرت آنفا ، أدى الوفاق بين الدولتين العظميين والتغيرات الهائلة في أوروبا الشرقية إلى تخفيض احتمالات المواجهة العسكرية السوفياتية الأمريكية تخفيضا كبيرا . كما أن انقسام أوروبا الممطع قد أوشك على الانتهاء إلى حد كبير مفسحا الطريق أمام ظهور أولويات سياسية وهيكل أمنية جديدة . كما يوجد توافق دولي واسع النطاق في الآراء بشأن ضرورة التعاون على تعزيز الامن البيئي .

ولكن بالرغم من أن انتهاء الحرب الباردة قد أزال محور المواجهة بين الشرق والغرب من السيادة العالمية ، فإنه لم يضع حدا للانقسام بين الشمال والجنوب حول التنمية والتجارة وإدارة الاقتصاد العالمي .

إن أحد التحديات الرئيسية بعد انتهاء الحرب الباردة التقليدية هو استمرار المحنة الاقتصادية للدول الافريقية ، بما فيها تنزانيا . حيث أن الوفاق السياسي بين الدولتين العظميين والثورة السياسية في أوروبا الوسطى والشرقية أصبح يشغلان مكانة مركزية ضمن شواغل الأمم الصناعية ، فإن هناك خطرا لأن تتزايد هامشية افريقيا على الصعيد الاقتصادي . ففي حين تتزايد الانتاجية والثروة الاقتصادية لأمريكا

الشمالية وأوروبا واليابان زيادة سريعة ، فإن اقتصادات البلدان الأفريقية وبلدان العالم الثالث الأخرى آخذة في التدهور بوجه عام بمعدل مثير للانعاج . والفقر المدقع الذي يعاني منه الجنوب لا يشكل في عالمنا الذي يتزايد ترابطه مصدرا للتناقض فحسب ، وإنما يعد أيضا أمرا لا يمكن قبوله أو الدفاع عنه .

ويؤدي تدهور معدلات التبادل التجاري الى تفاقم مشاكل الأمم النامية غير المنتجة للنفط في مواجهة ارتفاع أسعار الطاقة وأسعار الفائدة المستحقة على ديونها . فمتوسط أسعار الفائدة الحقيقية قد ارتفع ، على سبيل المثال ، في الثمانينات الى ستة أمثال مستواه في السبعينات عندما تعاقدت معظم الدول الأفريقية على حصة كبيرة من ديونها . وفي غضون الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٨٨ وحدها ، أدى انخفاض أسعار السلع الأساسية والتدهور الرهيب في معدلات التبادل التجاري الى إلحاق خسارة قدرها ٥٠ بليون دولار بأفريقيا .

وخلال سنوات سبع في العقد الماضي ، أي بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ ، انخفضت حصة البلدان النامية في المجموع العالمي للنتاج القومي الإجمالي الى ١٦,٨ في المائة ، في حين أن العالم الثالث يعيش فيه ثلثا سكان العالم . ويؤكد تقرير أصدره البنك الدولي في تموز/يوليه ١٩٩٠ بعنوان "الفقر" أن نحو بليون نسمة في العالم الثالث مقضي عليهم بالعيش بدخل سنوي يقل عن ٢٧٠ دولارا .

كما شهدت العقود الثلاثة الماضية تسارع معدل سحب الاستثمارات من أفريقيا . فقد انخفضت حصة القارة من الاستثمار الأجنبي العالمي من ٥,٥ في المائة في ١٩٦٠ الى ما يقل عن ٢ في المائة بحلول ١٩٩٠ .

وتشكل الديون بدورها عبئا ثقيلا على القارة الأفريقية . ففي حين أن إجمالي ديون القارة كانت قد وصلت في ١٩٨٦ الى ٢٠٣,٧ بليون دولار فقد ارتفع هذا الرقم بعد ٤ سنوات ، في ١٩٩٠ ، الى ٢٧١,٩ بليون دولار . وإلى جانب تزايد حجم الديون زاد أيضا عبء خدمتها إذ ارتفع من ٢٨,٦ في المائة من مجموع حواصل القارة الأفريقية السنوية من النقد الأجنبي في ١٩٨٦ الى ٤٠ في المائة من تلك الحاصلات في الفترة ما بين ١٩٨٦ و ١٩٨٨ .

ومن غير المقبول أن يستمر هذا التدفق الخالص لرأس المال من البلدان النامية إلى الأمم الصناعية . فوفقا لتقرير أصدره البنك الدولي في ١٩٩٠ ، دفعت البلدان النامية ٢٧,٥ بليون دولار فوق ما تلقت من قروض ومنح جديدة . أما بلـدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء فقد حوت وحدها ٥٠٠ مليون دولار فوق ما تلقت من موارد .

ولنقارن هذا الوضع بالتدفقات الكلية الخالصة من الموارد التي تلقتها افريقيا من البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ - وهي الفترة التي نفذ فيها برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . إن هذه التدفقات الخالصة من الموارد قد انخفضت من ٢٥,٩ بليون دولار في ١٩٨٦ إلى ٢٢,٦ بليون دولار في عام ١٩٨٩ . وخلاصة القول إن عبء الديون المرهق وانخفاض التدفقات من الموارد الأجنبية قد أسهما في الركود والتدهور الاقتصادي للقارة الافريقية .

وإن تنزانيا لتحيي قرار البلدان التي ألغت الديون المستحقة لها . ونأمل أن يستمر ذلك الاتجاه .

لقد كانت شروط المعونة مصدرا للخلاف بين مجتمع المانحين والبلدان المستفيدة . وأدت الشروط الجديدة التي تربط المعونة بالإصلاح السياسي إلى تفاقم هذا الخلاف . ومن أمثلة هذا الربط أن المصرف الأوروبي للتعمير والتنمية الذي أنشئ في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩١ قد جعل من قبول الديمقراطية المتعددة الأحزاب والسوق الحرة شرطا لا غنى عنه لاستحقاق معونة المصرف . لقد أيدت تنزانيا دوما سعي البشرية إلى الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية . غير أن الربط بين تقديم المعونة الأجنبية وتنفيذ إصلاحات سياسية أمر غير مستصوب .

إن أوجه عدم المساواة الهيكلية على الصعيد الدولي هي المصادر الرئيسية لاستمرار فقر العالم الثالث . وفصل القول إن الشرط الجديد لتقديم المعونة الإنمائية شرط غير واقعي . إنه غير واقعي لأن مشكلة الديمقراطية في افريقيا تتسم

بمزيد من التعقيد ؛ إنها مشكلة لا تمثل فيها قضية التعددية السياسية سوى جانب واحد من مسألة أوسع نطاقا بكثير هي تحول شكل الدولة والمجتمع المدني في البلدان الافريقية . إن الديمقراطية الحقيقية والمستقرة يجب أن تكون داخلية المنشأ لا مفروضة من الخارج .

لقد ذكرت في ملاحظاتي الاستهلالية أن مؤرخي الدبلوماسية ، حتى دون الاستناد إلى ما سيتوفر لهم من العلم بالوقائع التي ستحدث بعد الآن ، لا بد وأن ينظروا إلى الفترة التي انقضت منذ عام ١٩٨٨ ، على أنها كانت حداً فاصلاً في تاريخ الجنوب الأفريقي ، وجنوب أفريقيا بمفهوم خاصة . ومع ذلك ، يجب ألا نفتقر أن إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية لا عنصرية أصبحت أمراً مفروغاً منه . فبرغم إلغاء قانون مناطق الجماعات وقانون تسجيل السكان وقوانين الأرض ما زال نظام الفصل العنصري باقياً كما كان في مكانه .

ولعلكم تذكرون أنه في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أصدرت الأمم المتحدة الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي . وقد أرسى هذا الإعلان عشرة مبادئ أساسية ينبغي أن تشكل الأساس للحل المقبول دولياً لمشكلة الفصل العنصري وينص الإعلان المذكور على الشروط التي يتعين على النظام الوفاء بها لتهيئة المناخ اللازم لمفاوضات حقيقية ، كما أنه يضع خطوطاً إرشادية للتفاوض . وأخيراً ، يضع هذا الإعلان برنامج عمل للمجتمع الدولي .

ولئن كان النظام قد قام بالوفاء بعدد من المتطلبات الأساسية الواردة في الإعلان ، فإنه لم ينفذ بعد بعض الشروط الهامة . فعلى سبيل المثال ، ما زال يوجد خارج جنوب أفريقيا عدد يتراوح بين ٣٠ ألف و ٤٠ ألف من مكائهم الأصليين المنفيين خارجها ، وذلك رغماً عن الاتفاق الأخير بين النظام ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وبالمثل ، لم يتم الإفراج عن جميع السجناء السياسيين بالرغم من الحوار المستمر بين النظام والقوى المناهضة للفصل العنصري . أضف إلى ذلك ، أنه ما دامت موجة العنف الحالية مستمرة في اكتساح البلدان السوداء فلا يمكن أن تبدأ مفاوضات جادة . وعلى هذا النظام مسؤولية لا مفر منها لوضع حد لهذه المذبحة . ويحدونا الأمل في أن يطبق اتفاق السلم الرامي إلى وضع حد للعنف تطبيقاً مستمراً .

(السيد ديريا ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

إن النظام يتبع استراتيجية للتفاوض ترمي إلى إيجاد حكم دستوري من شأنه أن يزيل الضغط الداخلي والدولي على حكم الأقلية البيضاء بينما هو يترك - عمليا - نظام الفصل العنصري على ما هو عليه . ويرجع تاريخ هذه الاستراتيجية إلى السبعينات وقد بلغت ذروتها في دستور عام ١٩٨٣ ، الذي أنشأ البرلمان ذي المجالس الثلاثة وفي قانون النهوض بالتنمية الدستورية لعام ١٩٨٨ الذي يقضي بإنشاء محفل تفاوضي خاص بمشاركة الافريقيين . وعندما فشل ذلك كله في اجتذاب التأييد الافريقي جاءت خطة العمل الخمسية التي وضعها المؤتمر الاتحادي للحزب الوطني في حزيران/يونيه عام ١٩٨٩ . وهي استراتيجية روج لها بمهارة بوصفها بشير انطلاقا جديدة في سياسة الحكومة . وهذه الخطة تشكل الاساس الرسمي لما يقوم به نظام الفصل العنصري حاليا من محادثات حول المحادثات .

لقد كانت استراتيجية جنوب افريقيا تستهدف - طوال الوقت - إلى السعي إلى الوصول إلى تسوية تفاوضية باقتسام السلطة دون خسارتها ، وترسيخ نهج الجماعات وسياسة العنصرية اللذين اتسمت بهما كل المقترحات السابقة الخاصة بالحكم الدستوري ؛ بحيث تحصل كل مجموعة على حق تقرير المصير فيما يتعلق بشؤونها هي مع اتخاذ القرارات في الامور العامة بصورة مشتركة ، وتكون هناك حقوق رسمية متساوية لكل مجموعة لكن دون أن تكون لديها سلطة السيطرة أو أن يكون لصوتها وزن أكبر من صوت المجموعات الأخرى ؛ وتكون لكل مجموعة حماية قانونية وتحتفظ لنفسها بسلطة رفض وإلغاء التغييرات التي تسمى إليها المجموعات الأخرى ، وأخيرا ، تقضي الاستراتيجية بأن يكون لها موقف تراجعى تبني به استعدادها لنبذ كل أشكال السياسات التقليدية ما دام بإمكان البيض أن يحموا مزاياهم الاقتصادية والاجتماعية وأن يمنعوا الاغلبية من فرض تغييرات رئيسية ضد إرادتهم .

وهكذا ، يتمثل الوضع في جنوب افريقيا في أنه بينما تريد حركة التحرير الوطنية والقوى الأخرى المعارضة للفصل العنصري الحصول على السلطة لتحقيق استئصال

كامل لشافة الفعل العنصري ، يسمى نظام بريتوريا - من خلال مجموعة من التدابير المحلية والدولية - إلى الاحتفاظ بالسلطة . وهذا يفسر جزئيا استراتيجية نظام بريتوريا القائمة على أساس "فرق تسد" ، وإخافة حركة التحرير الوطنية أي المؤتمر الوطني الافريقي عن طريق حركة "إنكاشا" ، بينما تتحدث مع المؤتمر وهي تشير ما يسمى بالعنف بين السود عموما .

ولتحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة الذي ذكرته آنفا ، تؤيد تنزانيا المطالبة بتشكيل حكومة انتقالية في جنوب افريقيا تشرف على انتخاب جمعية تأسيسية لميثاق دستور ديمقراطي تتولد عنه جنوب افريقيا جديدة على أساس "صوت واحد للفرد الواحد" . وحتى يتحقق هذا الهدف ، لا بد من الإبقاء على الجزاءات الحالية . فإعلان الأمم المتحدة الصادر بتوافق الآراء يدعو الدول الاعضاء إلى :

"العمل على ألا يخفف المجتمع الدولي من شدة التدابير القائمة الرامية إلى تشجيع نظام الحكم في جنوب افريقيا على القضاء على الفعل العنصري ، إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، مع أخذ أهداف هذا الإعلان في الاعتبار" (القرار د إ ١/١٦ ، فقرة ٩ (د))

وفي مواجهة مناورات النظام لإحباط تنفيذ الإعلان ، تصبح وحدة كل القوى المناهضة للفعل العنصري ضرورة مطلقة . لذا ، نرحب بمقرر المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا وغيرهما من القوى الديمقراطية الاخرى في جنوب افريقيا القاضي بتشكيل جبهة وطنية ، ونتمنى لهم كل النجاح في اجتماعهم في الشهر القادم .

إن الصراع في الخليج ، قد قضى - في أعقاب الغزو العراقي للكويت - على أي أوهام بأن انتهاء الحرب الباردة يعني بالضرورة تعزيز السلم والامن الدوليين . وقد برهن هذا الصراع أيضا على أن الصيانة الفعالة للسلم والامن الدوليين تتطلب عملا جماعيا بدلا من العمل الفردي .

ونتيجة لهذا الغزو ، تراجعت القضية الفلسطينية - وهي المصدر الاساسي للصراع وعدم الاستقرار في المنطقة - إلى الوراء . على أنه إذا ما كان للشعب الفلسطيني أن يبقى على إيمانه وثقته وأمله في الأمم المتحدة ، فلا بد من إظهار نفس السرعة والتفاني اللذين تميز بهما مجلس الأمن إزاء أزمة الخليج ، في الجهود الرامية إلى حسم القضية الفلسطينية ، التي لا تزال مبعث اتهام للأمم المتحدة .

إن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط لا بد وأن يمثل الأولوية القصوى للأمم المتحدة . ويرغم ترحيب تنزانيا بمبادرة الولايات المتحدة الأخيرة الرامية إلى اجتذاب الأطراف إلى المفاوضات ، فإنها تلاحظ بامف أن المؤتمر المزمع مؤتمر لن تشترك فيه الأمم المتحدة اشتراكا كاملا .

لا يمكن أن تكون هناك تسوية حقيقية للقضية الفلسطينية إذا ما أنكر على الفلسطينيين حقهم المشروع في اختيار ممثليهم وإذا ما حرّموا من المشاركة في المفاوضات المفضية إلى التوصل إلى اتفاق . ومن هنا ، تعتقد تنزانيا أنه لا يمكن أن يكون هناك سلم دائم في الشرق الأوسط بغير اتفاق حول القضية الفلسطينية وعودة كل الأراضي العربية المحتلة . إن أية محادثات مقترحة وأية تسوية مقترحة لا بد أن تستند أساسا إلى حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، كما يجب أن تحسم القضايا الإقليمية بما فيها مرتفعات الجولان السورية ومركز القدس الشرقية ، على النحو المنصوص عليه في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) . ففي هذا السياق وحده تتحقق مصالح المجتمع الدولي الأوسع نطاقا ، المتمثلة في إقرار السلم والأمن في المنطقة .

أدت الصراعات في القرن الأفريقي إلى معاناة ومعاب تجل عن الوصف للشعوب في تلك البقعة من العالم . وفي هذا الصدد ، ترحب حكومة تنزانيا بالحكومة المؤقتة الجديدة في إثيوبيا .

وفيما يتعلق بالصومال ، فمن المشجع أن نرى أن حكومة جيبوتي استطاعت أن تعقد اجتماعا للمصالحة . وتود تنزانيا أن تعرب عن تقديرها لحكومة جيبوتي لعقد هذا الاجتماع ، وتأمل أن تستمر روح التوفيق حتى يتمكن الشعب الصومالي من التركيز على إعادة بناء مجتمعه .

وفي ليبيريا أيضا ، رأينا استمرار الصراع ، الذي أودى بحياة الآلاف من أفراد الشعب . وقد بذلت منظمة الوحدة الأفريقية كل ما في وسعها سعيا وراء حل سلمي . وفي النهاية ، قررت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن ترسل إلى ليبيريا لوقف أعمال القتل قوة لحفظ السلام ، هي فريق الرمد التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا .

وتود تنزانيا أن تفتنم هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للقرار الشجاع الذي اتخذته بإرسال قوة حفظ سلام إلى ليبيريا . لقد آيدت تنزانيا دائما جهود منظمة الوحدة الأفريقية لحسم الصراعات فيما بين الدول الأفريقية عن طريق الوسائل السلمية . ومن ثم تأمل حكومتني أن تسوي إثيوبيا والصومال نزاعاتهما الداخلية سلميا وأن تقررا مستقبل بلديهما بأسلوب يتفق وطموحات شعبيهما وشعوب القارة الأفريقية ككل .

وتؤيد تنزانيا تعزيز الإصلاحات الديمقراطية الحقيقية ، لأن التاريخ قد أثبت أن مشاركة المواطنين في الحياة الوطنية شرط مسبق للتنمية الإنسانية . ومع ذلك ، فإن أية تدابير تتخذ لتعزيز الديمقراطية الوطنية ، لا بد أن تنبع من داخل المجتمع الأصلي ذاته لكي تكون ذات جدوى ، وأن تكون عالمية كذلك في نفس الوقت . فلا بد أن تأتي الإصلاحات من الداخل لأن القيم الديمقراطية لا يمكن الحفاظ عليها إلا بهذه

المصورة . وينبغي أن تكون عملية إعادة الهيكلة عالمية بمعنى أن من الضروري أيضا تعميم الديمقراطية في العلاقات الدولية ، وخاصة في التفاعلات داخل منظومة الأمم المتحدة التي هي بجلاء نقطة ارتكاز السياسة العالمية .

وعلى الرغم من أن التقارب بين الدولتين العظميين يعد تطورا نرحب به ، وكذلك شرطا مسبقا لنجاح الأمم المتحدة في شكلها الحالي ، فإن هذا الانفراج يشكل أيضا تحديات جديدة للمجتمع الدولي . فالدولتان العظميان اللتان كانتا منهيكتين بشدة في المجابهة في فترات من الزمن ، قد لعبتا بسبب مصالحهما العالمية والاعتبارات الجغرافية - السياسية ، دور المعرقل لسير الأمم المتحدة في الماضي . ومع ذلك فإن التعاون الذي نشأ حديثا يشكل أيضا شبح القطب الواحد الذي يمكن بدوره أن يعرض للخطر عملية تعميم الديمقراطية في العلاقات الدولية .

فإذا كانت الديمقراطية حقيقية على الصعيد الوطني ، فلا بد أن تكون حقيقية أيضا على الصعيد الدولي . ومن ثم ينبغي أن يكون هناك تعميم للديمقراطية في السياسة الدولية عن طريق إصلاح منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . إن إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد هو شرط مسبق لتحقيق ديمقراطية حقيقية .

وفي هذه العملية ، عملية تعميم الديمقراطية في العلاقات الدولية ، يمكن للمنظمات والحركات الإقليمية أن تلعب دورا حاما . وهذا يؤكد الأهمية الخاصة لحركة عدم الانحياز .

ولدت حركة عدم الانحياز في ذروة الحرب الباردة ، وساعدت هذه الحركة على تخليص العلاقات الدولية من الطابع الأوروبي البحت وتجاوز عقلية التكتلات ، ومكنت بلدان عدم الانحياز من تطوير دورها كأطراف مشاركة كاملة ، وكوسطاء في عالم كان يُصوّر عادة على أنه شرق أو غرب ؛ وأدت إلى تحويل جدول أعمال الدبلوماسية الدولية من المسائل العسكرية والأمنية وحدها إلى المسائل الأوسع للنظام الاقتصادي الدولي ،

بما في ذلك المسائل الايكولوجية والإنسانية ؛ وساعدت الحركة أيضا على التقليل من التركيز على الصراع بين الشرق والغرب ، وحصر الساحة الامامية للحرب الباردة في أوروبا الوسطى .

لذلك ، فلا بد أن ينسب إلى حركة عدم الانحياز الفضل في فتح سبل الاتصال والتعاون بين الأمم التي كان التضارب الايديولوجي العميق يفصل بينها ، وفي إثبات أن الدبلوماسية متعددة الأطراف هي ، في واقع الأمر ، الفن الغريد الذي تتولد به الإجابات المتشعبة على الأسئلة التي يثيرها سعي الإنسانية من أجل الحرية والأمن والاستقلال والتنمية الاقتصادية .

وما زالت حركة عدم الانحياز ، في نظرنا ، تحتل مكانها في النظام الدولي اللاحق للحرب الباردة وذلك في المقام الأول لتعزيز التعاون السياسي الاقتصادي بين الجنوب والجنوب ؛ وشانيا ، لكي تمثل طموحات العالم الثالث في الهيئات العالمية ، وخاصة في الأمم المتحدة ؛ وثالثا ، لكي تقف في عالم أحادي القطب ضد أي تدخل خارجي لا مبرر له في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث ؛ ورابعا ، للعمل على تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات كأساس للتعاون الدولي ؛ وأخيرا ، لتعزيز التضامن بين الجنوب والجنوب ، وتنسيق جهوده في جميع المفاوضات الدولية .

بعد بحث حالة العلاقات الدولية في السنوات القليلة الماضية نتيجة لانفراج العلاقات بين الشرق والغرب وغيرها من التطورات ، يمكننا أن أخلص إلى أن النظام الدولي يمرّ بمرحلة الانتقال نحو نظام جديد ينبغي أن يكون المجتمع العالمي مستعدا له . وليس هناك شك في الحاجة إلى ظهور نظام عالمي جديد . ولكن من الواضح أن هذا النظام العالمي الجديد لا بد من بنائه على مبادئ العدالة والإنصاف ، وعلى حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعلى أساس المساواة في السيادة بين الدول ، واحترام السلامة الإقليمية للدول ، كبيرها وصغيرها ، وعلى أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وعلى أساس حرية الخيار والتحرر من العوز في عملية التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وعلى أساس احترام القانون الدولي .

وتشعر تنزانيا بالارتياح تماما لتحسن المناخ السياسي الدولي ، فقد أثبتت التاريخ أنه ليس هناك شيء يستعصى على الحل عندما تتوافر الإرادة السياسية .

السيد موسى (مصر) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في مستهل بياني أن أعرب لكم عن صادق التهنية بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة ، وأهنئ من خالكم بلدكم الشقيق المملكة العربية السعودية التي ترتبط ومصر برابط متين وعروة وثقى .

وإنني على ثقة بأنكم بقدرتكم وخبرتكم ، سوف تقودون مداولات هذه الدورة بالأسلوب الذي يحقق تواكب الجمعية العامة في تناولها لمشاكل العالم مع الروح الجديدة التي تسود وتدفع بالحوار المسؤول وتوافق الرأي المنشود نحو بناء أسي وأطر العالم الجديد .

كذلك أنتهز هذه المناسبة لأشيد بالإسهام الممتاز الذي قام به سلفكم السيد جويدو دي ماركو وزير خارجية مالطة رئيس الدورة الخامسة والأربعين حيث شهدت الأمم المتحدة فترة من أخصب الفترات إنجازا وأداء .

تحقق الأمم المتحدة هذا العام خطوة جديدة هامة على طريق تأكيد طابعها العالمي وذلك بانضمام أعضاء جدد إلى عضويتها ، وإننا لننتطلع بالأمل والتفاؤل نحو عطاء ومشاركة إيجابية تثري العمل الجماعي ، ووفد مصر يتوجه بالتهنئة الحارة لكافة هذه الدول .

تنعقد الدورة الحالية والأمم المتحدة في منتصف العقد الخامس من حياتها الحافلة بلحظات الانتصار ولحظات الانكسار ، بلحظات تحقيق الآمال العظام لأصحاب الرؤى التاريخية في عالم جديد آمن ، وبلحظات الإحباط والإخفاق المتكرر في بلوغ المقاصد النبيلة التي احتواها الميثاق لبناء شكل جديد من حياة الأمم والشعوب .

وإن في حياة الأمم والشعوب لحظات وأحداثا هي في حقيقتها لحظات التحول الكبرى التي قد لا تحيط بها لأننا جزء منها . إن أحداث الفترة القصيرة الماضية هي بكل المعايير الموضوعية ، مولد لنمط جديد من العلاقات الدولية ، وهو أمر لا بد له أن ينعكس على الأمم المتحدة تنظيما وفعالية وعملا .

إن العالم الذي نشهده اليوم يقترب حثيثا من تلك الرؤية العظيمة للدول المؤسسة حين آلت شعوب الأمم المتحدة على نفسها أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب ، وأن تؤكد إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وبها للرجال والنساء ، وما للأمم والشعوب من حقوق متساوية .

إن ما جاء في تقرير الأمين العام المقدم إلى هذه الدورة يعزز ثقتنا في
الإمكانات الحقيقية للأمم المتحدة للانتقال بالعالم إلى مستويات جديدة من السلام
والاستقرار والأمن المكفول للجميع ، يرسى فيها العالم من خلال هذه المنظمة أحكام
الميثاق ، باستخدام فعال وأمين لآليات الأمن الجماعي لردع العدوان واستعادة السلم
والأمن الدوليين ، لتكون نموذجاً يقتدى به ، ومرجعاً نعود إليه ، في الالتزام
بالشرعية الدولية ، في مختلف المواقف والنزاعات ، مهما اختلفت مواقعها وخلفياتها
وذلك بعد أن دفعت الأمم والشعوب خلال هذا القرن ثمناً باهظاً في التجربة والخطأ ، حتى
لا تكون الرؤى التي رسمت ملامحها في سان فرانسيسكو ، مجرد أمنيات وأحلام ، بل آمالاً
مشروعة ممكنة التحقيق ، فقط حالت بينها وبين عالم الواقع والحقيقة الأغلال والقيود
التي كبلت حريات الإنسان وحريات الشعوب ، كبلت الملّكات ، وحجمت الطاقات الخلاقة
في الإنسان . في شهور قليلة تهاوت نظم الشمولية ، فكراً وممارسة ، وتصادت موجات
الحرية الفكرية والسياسية والاقتصادية ، ولسوف تتراجع نظم العنصرية ونعرات التمييز
حتى يكون التطور عاماً تسعد به كل الشعوب في كافة أرجاء الأرض .

إن ممر ، ذلك الوطن القديم قدم التاريخ نفسه ، الذي عاش فجر الحضارة
الإنسانية ، وانطلقت على أرضه مَلَكات الإنسان الخلاقة ، قد استثمرت ، وعن بعد ،
موجات التغيير ، وكانت في الواقع من أوائل الدول التي تخبأت بها ، بل أسهمت
فيها . ومصر ، الدولة المؤسسة لهذا النظام الذي يجمعنا ، سوف تسهم بعقل مفتوح
وحسّ مستنير في إقامة دعائم العالم الجديد بعد أن أسهمت طوال العقود الماضية من
خلال ريادتها لحركة عدم الانحياز في العمل من أجل عالم يخلو من الحرب الباردة ، من
الانقسام والامتقطاب ، عالم تتحقق فيه الحريات للإنسان والشعوب .

إن العالم الذي نراه بعيون حضارتنا القديمة ، وآمالنا العصرية ، هو عالم
تنتصر فيه الديمقراطية وحقوق الإنسان ، عالم أسامه التكافؤ في الحقوق والواجبات
والمشاركة في اتخاذ القرار .

إن النظام الذي نعمل على تشكيل مكوناته ليس مسؤولية دولة واحدة أو مجموعة واحدة من الدول ، بل هو مسؤولية الجميع في الشمال والجنوب كما في الشرق والغرب ، ويجب أن يكون في صالح الجميع ، محافظا على حقوق الجميع .

ويعني ذلك أن يقف العالم بشعوبه ودوله على الجانب الصحيح من التاريخ ، أي الوقوف إلى جانب العدالة والشرعية وسيادة القانون ، وهي أمور لا غنى عنها إذا كنا نستهدف إرساء قواعد السلام والامن والاستقرار .

إن الصخوة التي يعيشها العالم اليوم تعبر بقوة عن تطلع الشعوب إلى تأكيد ذاتها وممارسة حقوقها الوطنية والبحث عن صيغ جديدة للحياة السياسية تحقق ما هو حق وما هو عدل لكل الشعوب دون تفرقة أو تمييز ، وحقوق الإنسان والشعوب لا تعرف الالوان ولا الاعراق ولا الاديان ، وليست وقفنا على قومية ولا حكرا على شعب دون آخر . هذا هو تماما ما يتحتم أن يعنيه العالم الجديد الذي تتشكل الآن ملامح نظامه .

والترجمة العملية لكل ذلك تكمن في تضافر الجهود الدولية من أجل إرساء دعائم السلام حيث لم يستتب السلام : في الشرق الاوسط ، في جنوب افريقيا ، في أفغانستان ، في قبرص ، في الصحراء ، في كمبوديا وغيرها من مناطق التوتر ، وكلها الآن رهن العمل الدؤوب لتحقيق تقدم نحو التسوية .

يشهد الشرق الاوسط منذ الشهور الاخيرة - ولا يزال - جهودا متصلة لدفع عملية السلام والانتقال بها من مرحلة التشاور إلى مرحلة التفاوض ، وهي لا شك مرحلة دقيقة تحتاج إلى الصبر والرؤية والمقدرة حتي يمكن تذليل العقبات وتبديد الشكوك ، ولكنها أيضا تستوجب من الجميع إرادة سياسية صادقة ، ونوايا حسنة حقيقية ، تفتح الطريق ولا تصادر على حرية الحركة ، ويهمني في هذا المقام أن أشيد بالمبادرة الأمريكية التي أطلقها الرئيس بوش لعقد مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط تتم في إطاره مفاوضات مباشرة على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام .

لقد دخل النزاع العربي الاسرائيلي ، وجوهره القضية الفلسطينية ، في ظل التطورات الدولية الكبرى المعاصرة ، مرحلة جديدة تتواءم مع الاتجاه العالمي إلى تسوية الازمات من خلال الحوار والتفاوض المؤس على احترام الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق ، وتستثمر التوجه الثابت نحو احترام ارادة الشعوب المتطلعة إلى الحرية والاستقلال ، وفي ذلك فإن مصر ترى في المقررات الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني خطوة هامة على طريق السلام ، تمثل اسهاما ايجابيا من ممثلي الشعب الفلسطيني في عملية السلام الجارية ، الامر الذي لا تخفي اهميته باعتبار الفلسطينيين طرفا رئيسيا لتلك العملية . إننا نتطلع إلى خلق مناخ يخلو من التهديد والمصادرة . وبكل الامانة والمسؤولية ، نؤكد أن الاستمرار بل التماسك في اتخاذ اجراءات تبديد الثقة وتشجيع الياس ، من شأنه أن يزيد من دوران الحلقة المفرغة أعواما أخرى تتفاعل فيها عوامل عدم الاستقرار ليستمر الشرق الاوسط بؤرة عميقة من التوتر الدائم والمواجهة المستمرة .

وفي ذلك فإن استمرار ميامة بناء المستوطنات والتوطين في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بما في ذلك القدس والجولان ، يؤثر بالسلب في احتمالات السلام ، إذ يحاول تكريس أمر واقع غير مشروع يمثل خرقا للقانون وخروجا على الشرعية .

إن من شأن اعلان اسرائيل في ممارسة الاستيطان كسر مبدأ الارض مقابل السلام ، وتقويض القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) في نفيه وروحه ، وبالتالي طعن الشرعية الدولية . ولا شك أنكم تذكرون دعوة الرئيس حسنى مبارك إلى وقف المستوطنات مقابل الدعوة إلى وقف اجراءات المقاطعة وهي مبادرة لا تزال قائمة وأعيد اليوم تأكيدها .

إن التوجه الجاد نحو السلام يستوجب أول ما يستوجب وقفا فوريا لهذه الممارسات ورجوعا عن هذه السياسات والشروع في اجراءات حقيقية لبناء الثقة المزعزعة لدى مختلف الاطراف حتى تقوم عملية السلام في جو مؤات ومناخ مناسب .

إننا نعتبر مرحلة دقيقة تتطلب إرادة سياسية شجاعة ، وفي هذا ندعو الجميع لتأييد عقد مؤتمر السلام والمفاوضات التي سوف تجرى في إطاره ، ونهيب بالجميع أن يدعموا مبدأ الارض مقابل السلام وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والامن للجميع .

إن ارادة العالم التي وقفت وراء الشرعية الدولية إبان أزمة الخليج مدعوة لأن تستوعب الموقف في الشرق الاوسط بكل أبعاده حتى تضعه في إطاره الصحيح في سياق حركة العالم المعاصر تحقيقا للعدالة وإرساء للشرعية .

ولقد استلهمنا من أزمة الخليج الكثير من الدروس ، ليس آخرها أن التكافل الاقتصادي وشيق الارتباط بالتكافل الأمني ، وليس آخرها أن الأمن يجب أن يؤخذ مأخذا جديا في إطار الشرعية ، اقليمية ودولية . ومن هذا المنطلق اتفقت ثمانى دول عربية في إطار اعلان دمشق على تكافل أمني بين دول الخليج العربية ومصر وموريتانيا ، ينبع من مواثيق العمل العربي ويستهدف إرساء الأمن في جزء عزيز من الأرض العربية على أسس من التوافق والتفاهم ، وعلى قاعدة الإصرار القاطع بالا يسمح بأن يتكرر ما حدث عندما غزا العراق الكويت ، هذا الحدث الفادح الذي طعن النظام العربي طعنة نجلاء ، وكاد يعصف بالنظام الدولي نفسه .

ومن هنا نؤكد أن الأمن الخليجي جزء من الأمن العربي ، وأن الأمن العربي جزء من الأمن الدولي ، ولا بد من تأكيد توافق الشرعية الإقليمية والدولية وتكاملهما . إن عالم اليوم غير عالم الأمس ، والمسيرة العالمية تتحرك بنشاط إلى آفاق جديدة رحبة متطورة . ولا يمكن والحال هذه أن تتوقع منطقة معينة على نفسها لتظل سائرة على منوال مختلف ، أو تنفصل عن الواقع العالمي ، لتكون كالنعامة تدفن رأسها في الرمال وتظن أنها بئامن من المؤاخذه أو المساءلة .

ومن ناحية أخرى فموضوع الأمن مرتبط بموضوع ضبط التسليح ونزع السلاح ، وهي مسيرة عالمية لها أبعادها الإقليمية . وفيما يتعلق بالشرق الاوسط فإن نزع أسلحة الدمار الشامل أصبح مسألة ضرورة ، وفي هذا إنني أعيد تأكيد المبادرة المصرية التي أعلنها الرئيس حسنى مبارك بشأن إزالة أسلحة الدمار الشامل في تلك المنطقة جميعها وعلى رأسها الأسلحة النووية .

إن نزع أسلحة الدمار الشامل ، وهي الصيغة المثلى لأمن المنطقة كلها ، لا يتحقق إلا في إطار متكامل شامل ، ينطبق على الجميع دون استثناء أو تمييز ، يحجج الخلل ويزيل الفوارق في النوع والكم والمستوى .

ونحن ندرك أن مسيرة نزع السلاح والنجاحات فيها لم تتحقق إلا بعد تغيير البيئة السياسية وتحول المواجهة إلى حوار والمصراع إلى تعاون ، والشك إلى ثقة ، وفي هذا فإن لمنطقتنا خصوصيتها المتميزة ، وواقعها السياسي الذي لا يمكن أن نقفز فوقه قفزا ، وإنما يجب أن نغيره بالعمل المسؤول من كل الأطراف دون استثناء ، وأول عمل مسؤول يمثل الخطوة الصحيحة نحو بناء الثقة ونزع السلاح أو ضبط التسلح في المنطقة هو انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم الانتشار النووي واخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة .

إن الخطوة التاريخية الهامة التي أعلنها الرئيس جورج بوش قبل أيام قليلة بتخلي الولايات المتحدة عن أسلحتها النووية قميزة المدى تستحق كل التقدير والترحيب لما تحمله من معاني وأثار بعيدة في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح ، وللدفع القوية التي تعطيها للنظام الدولي الجديد .

ومر تشرق في أنه ستكون لهذه المبادرة ردود فعل ايجابية على المستوى الدولي ، كما تأمل أن يكون لها مردودها على المستوى الاقليمي في مجال منع انتشار الملحة النووية ، خاصة في مناطق النزاع مثل الشرق الاوسط .

لا شك أن نجاح وفاعلية المنظمة في إرساء أسس التسويات في افريقيا ، وآسيا ، وأمريكا الوسطى ، بل وأوروبا ، يرتكزان على مصالحات تاريخية بين الفرقاء على أسس من احترام مبادئ القانون الدولي والديمقراطية وحقوق الانسان ووفق الحوار والتفاوض والمواءمة ، واعتماد أساليب التسوية السلمية للمنازعات . ولا يمكن أن نغفل أن جزءا غير قليل من تسوية مختلف المنازعات كان جوهره اشاعة المناخ المحي من الممارسات الديمقراطية والغاء الفوارق البغيضة من التمييز العنصري ، وفي هذا فإننا نطالب جنوب افريقيا بأن تتخلى نهائيا عن نظام الفصل العنصري "الابارتيد" بكافة أعمدته حتى يمكن خلق علاقة محبة سليمة معها وحتى ينظر المجتمع الدولي في رفع العقوبات عنها .

إن المجتمع الدولي مطالب اليوم - إذا أردنا أن نرسي أسسا عادلة لعالم الغد - أن يجري مراجعة شاملة للأوضاع الاقتصادية الدولية بروح الواقعية والحوار ، بروح المشاركة في المسؤولية ، والجهد المنسق ، من أجل التوصل إلى إطار عام للسياسات الاقتصادية على نحو يعيد للاقتصاد العالمي النمو المتوازن ، وينعش التنمية في الدول النامية ، ومن أجل تأكيد مشاركة العالم الثالث كطرف أصيل فاعل بالمسؤوليات والحقوق في بناء النظام الدولي الجديد .

ولكي يتحقق ذلك ، فإن الوضع يتطلب أن نضع نصب أعيننا وبروح المسؤولية المشتركة اعتبارات أساسية :

أولا ، إن افريقيا التي تمثل مساحتها ربع مساحة العالم ، والتي سيبلغ سكانها نحو خمسين سكان العالم بحلول نهاية هذا القرن ، تواجه وضعاً خطيراً تتعدى عواقبه ، حدود القارة . وسوف يحاسبنا التاريخ إذا انتقلنا إلى القرن الحادي والعشرين وهناك قارة تزخر بمثل هذه الامكانيات ولكنها ترزح تحت وطأة التخلف والفقر وتفقد من أطفالها الملايين بسبب الجوع وسوء التغذية ، وسيظل محسوبا على عالمنا أنه مهما ازدهرت أجزاء منه فسيظل بافريقيا - وغير افريقيا - عالم فقير . إننا نتطلع أن ينعكس احساسنا بالمسؤولية ونحن نجري مراجعة وتقييما لبرنامج العمل الخاص بالوضع الاقتصادي في افريقيا . وفي هذا الصدد ، فإن تقرير الأمين العام يقدم أساسا جيدا للعمل . ونأمل أن نتمكن بالاستعانة بما جاء فيه من التوصل لحلول جادة حتى تضع افريقيا اقدامها على بداية طريق النجاة من قاع التخلف والفقر .

ثانيا ، إن النظام الاقتصادي الدولي مقبل على تغييرات هامة من خلال تشكيل تجمعات اقتصادية كبيرة في الشمال ، ومحاولات متواضعة لاقامة تجمعات اقتصادية اقليمية في الجنوب ، وتغييرات جذرية تجري على الجانب الشرقي من أوروبا وعلى الساحة السوفياتية . وفي الوقت نفسه فالجانب الاكبر من العالم الثالث ينوء تحت عبء الديون ونقص الموارد ، واختلال الهياكل ، وتدهور معدلات التنمية ، واجفاف شروط التجارة الدولية ، مما يزيد من ضعف السوق العالمي ككل . وإجمالا ، فإن النظرة الجزئية للاقتصاد العالمي تهدد بحدوث اختلالات ذات عواقب خطيرة تتطلب من المجتمع الدولي

إرادة سياسية وسياسات اقتصادية مسؤولة تكفل علاج الأجزاء المريضة من الاقتصاد الدولي ، وإلا فإنها ستؤثر في الأجزاء الصحيحة منه .

ثالثا ، إن حقوق الإنسان أصبحت تمثل قضية أساسية على جدول الأعمال الدولي ، ولا خلاف اليوم بين دولة متقدمة أو نامية حول ضرورة احترام حقوق الإنسان محليا ودوليا ، والتزام الدول بكفالة الحريات الأساسية للفرد. أيا كان موطنه ودون اعتبار للعنصر أو الدين أو الهوية السياسية . إلا أن حقوق الإنسان لا يمكن التعامل معها بمعزل عن الظروف المعيشية التي يواجهها الإنسان . ومن هنا ، يبرز الارتباط المباشر بين هذه الحقوق والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي معادلة لا تكتمل إلا بالتنسيق بين جانبها ، وفي إطار يشمل العلاقات الدولية ككل .

رابعا ، إن مشاكل البيئة بأبعادها العالمية يجب أن تجد حلولا من خلال التعاون الدولي في إطار متوازن يأخذ في اعتباره متطلبات التنمية ، وضرورة أن تكفل أي إجراءات لحماية البيئة العالمية دعم عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وإننا نتطلع بالأمل أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي ينعقد في البرازيل في عام ١٩٩٢ بداية لعمل فعال ومشارك لحماية البيئة وتحقيق التنمية . إن تحقيق التنمية بأبعادها الشاملة لا يكتمل إلا إذا أولينا التنمية البشرية ، وفي مقدمتها رعاية الطفولة ، الاهتمام الكافي وقمنا بتطبيق الاعلان العالمي لقمة الطفولة .

إذا كان للنظام العالمي الجديد أن يحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي ، فلا بد أن يركز على تفاعل وثيق بين العالم النامي بإمكانياته وتراثه ، والعالم المتقدم بإنجازاته وانطلاقاته ، تفاعلا متوازنا متكافئا يتواءم فيه التقدم ، وتناسق الخطوات ، وتتوازن المصالح .

من هذا المنظور والمنهج المتكامل في العلاقات الدولية ، تطرح مصر تمورها لهذا الإطار فيما يتعلق بالعالمين المتقدم والنامي ، أهدافا وقضايا ومصالح :
أولا ، تدعو مصر لتدشين محفل مشترك تنطوي تحته حركة عدم الانحياز وكافة الدول النامية المعروفة باسم مجموعة ال ٧٧ لما يربطها جميعا من تقارب في المصالح ، وتلاق

في الاهداف والاولويات ، في شكل حركة واحدة جديدة في ظل العالم الجديد البارز في العقد الاخير من القرن العشرين .

ثانيا ، تدعو مصر لدعم حقيقي وعملي لدور الامم المتحدة في العلاقات الدولية الجديدة من خلال زيادة فاعليتها التنفيذية ، وتطوير آلياتها كجهاز لحفظ السلم والامن الدوليين ، ووضع قراراتها المعبرة عن الشرعية الدولية موضع التنفيذ .

ثالثا ، تؤكد التداخل والترابط الوثيق والاعتماد المتبادل بين الامن الاقليمي والعالمي ، شوتا أو اهتزازا . فلم تعد الجغرافيا عاملا رئيسيا في الامن ، كما انها لم تعد تفصل أو تباعد بين اقليم واقليم ، أو تكفل الامن لدولة دون أخرى ، والقوة المجردة لدى البعض لا ولن تضمن السلام .

إن النظام الذي بدأت اطلالاته الجديدة تشرق عبر عالمنا المعاصر ، لن يكون نظاما تتنافر فيه الاجزاء أو تتباعد ، بل سيكون - يقينا - نظاما تتجاذب فيه الاجزاء وتتقارب فيه المناطق والبلدان كبيرها وصغيرها ، متقدمة كانت أو نامية ، في إطار أوثق وعلاقة أعمق من أجل أمن متكامل وسلام شامل وعدالة متكافئة ، وتنمية متوازنة .

النظام العالمي الجديد سيكون ، لو صدقت عزائمنا ، بداية تاريخ جديد للإنسانية ، ويجب أن يكون كذلك .

السيد كانجو (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، يسعدني بالغ السعادة أن أقدم اليكم ، أخي العزيز ، التهانى الحارة لوفد باكستان على انتخابكم بجدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين . إن انتخابكم لهذا المنصب السامي يعتبر اعترافا لاثقا بالدور الممتاز الذي يظلع به بلدكم العظيم ، الذي انتشرت منه أنوار الاسلام في العالم بأكمله ، في الساحة العالمية . وهو أيضا تسليم بمهاراتكم الدبلوماسية وخصالكم كرجل دولة ، التي اكتسبت الاعجاب في اجزاء عديدة من العالم ، ولا سيما في هيئات الامم المتحدة . ونحن في باكستان نذكر باعتزاز بالغ الفترة التي تشرفنا فيها بوجودكم بيننا عندما كنتم تشغلون منصب سفير المملكة العربية السعودية* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة) .

وإن باكستان تربطها بالمملكة العربية السعودية أواصر أخوية وثيقة تشمل العقيدة الواحدة ، والقيم المتماثلة ، والتاريخ المشترك . وإننا على ثقة بأنكم ستديرون بنجاح ، بفضل ما تتمتعون به من خبرة واسعة ومهارات وافية ، مداولات هذه الدورة الهامة للجمعية العامة .

وأود أيضا أن أعرب عن عميق تقديرنا واحترامنا لسفكم ، السيد غيدو دي ماركو ، وزير خارجية مالطة ، الذي أدار أعمال الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة بامتياز ونجاح .

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد أشادة خاصة بالأمين العام للأمم المتحدة السيد بيريز دي كوييار ، على جهوده الدؤوبة للنهوض بالسلم والوثام الدوليين واعلاء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده . لقد عالج المشاكل العالمية بالتزام عميق بالهدف . والمجتمع الدولي مدين له بالامتحان العميق على جهوده التي لا تكل تعزيرا لاسي السلم والأمن في العالم أجمع .

ويسر وفد بلادي بوجه خاص أن يرحب بالدول السبع كاعضاء جدد في الأمم المتحدة . إن وجود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا وولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال بيننا يعد بالفعل حدثا تاريخيا . فهو يشهد على عالمية المنظمة وقوتها المتعاطفة . وباسم حكومة باكستان وشعبها اتقدم بأحر التهاني لوفود هذه البلدان على انضمامها لهذه الهيئة العالمية . لقد ولد التحول التاريخي الذي يحتاج العالم مزيجا من التوقعات المتفائلة والشواغل الخطيرة . ففي الوقت الذي شهد فيه العالم نهاية المجابهة الايديولوجية بين الدولتين العظميين ، مبشرة ببزوغ عهد من التعاون المتبادل والتوفيق ، شهد أيضا صراعا عسكريا مدمرا في منطقة الخليج الفارسي . فامن الدول الصغيرة لا يزال مهددا بالخطر ، ولا تزال الصراعات المسلحة تنشب في مختلف مناطق العالم . ولذلك ليس هناك ما يبرر الرضى عن الذات .

إن السلم والتقدم الحقيقيين لا يمكن ضمانهما إلا إذا التزمت الدول ، كبيرها وصغيرها ، بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وقامت بتسوية منازعاتها سلميا وعزز التعاون

الدولي لتسريع التقدم الاقتصادي في البلدان النامية . وتضطلع الدول الكبرى بمسؤولية خاصة عن احترام وتميز مبدأ المساواة في السيادة . وسيكون من المؤسف بالفعل أن تشهد نهاية الحرب الباردة ميلاد عهد جديد من التوترات الدولية بسبب الطموحات الهيمنية للدول الإقليمية الكبرى . وينبغي لنا أن نسعى إلى إقامة نظام عالمي جديد قائم على الانصاف والعدالة والتقدم يعبر عن التطلعات الجماعية للبشرية .

ويتعين على الأمم المتحدة القيام بدور مركزي في هذا النظام العالمي عن طريق ضمان احترام مبادئ ميثاقها ومقاصده والتنفيذ المخلص لقراراتها . ونحن نؤمن بعقيدة تدعو إلى السلم وتنهى عن الحروب العدوانية . لقد جاء في القرآن الكريم :

"وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب

المعتدين" . (سورة البقرة ، الآية ١٩٠)

وستواصل باكستان اسهامها في تشجيع السلم وتعزيز الأمم المتحدة بغية تحقيق أهدافها . وترحب باكستان بتخفيف حدة التوترات الدولية ، والتحرك العالمي نحو الديمقراطية ، وتساعد نزعة التحرر الاقتصادي ، والسعي الجاد إلى تحديد الأمثلة ، والاحترام المتنامي لتوق الشعوب المتأصل إلى ممارسة حقها في تقرير المصير . وقد أدت هذه التغيرات الأساسية إلى تهيئة بيئة مؤاتية لتسوية الصراعات المستمرة كمخلفات للحرب الباردة ولعهد الاستعمار . وللأسف ، فإن سعي باكستان المخلص إلى إقامة سلم واستقرار دائمين في جنوب آسيا تحطم على صخرة الموقف غير البناء الذي اعتمدته الهند بشأن نزاع جامو وكشمير .

لقد شار شعب ولاية جامو وكشمير التي تحتلها الهند مطالباً بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير - وهو حق التزم به تجاه شعب كشمير الهند وباكستان كما التزم به المجتمع الدولي رسمياً في مختلف القرارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة . وبإحساس عميق من الألم أُبلغ هذه الجمعية بأن جامو وكشمير المحتلة لا تزال في غمرة مأساة إنسانية عميقة .

لقد أوصى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان في قراراتهما بأن يتم تقرير مستقبل ولاية جامو وكشمير وفقاً لإرادة الشعب المعرب عنها

من خلال استفتاء حر ومحايد يجري تحت رعاية الأمم المتحدة . وأود أن أوجه الانتباه بشكل خاص إلى قرار مجلس الأمن ٤٧ (١٩٤٨) ، المتخذ بتاريخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٤٨ ، وإلى القرارين اللذين اتخذتهما لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان بتاريخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ . إن الهند وباكستان ، بوصفهما أطرافاً في النزاع ، ملتزمتان بتنفيذ تلك القرارات التي لا تزال سارية وصالحة . وإن اتفاق سيملا المبرم في عام ١٩٧٢ بين الهند وباكستان يسلم بصورة قاطعة بأن قضية معقدة ينبغي تسويتها .

ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ تدهور الوضع في ولاية جامو وكشمير التي تحتلها الهند تدهوراً كبيراً . فقد تجاوزت معاناة الرجال والنساء والأطفال الكشميريين الأبرياء على أيدي قوات الأمن الهندية كل حد . حتى إن منظمات حقوق الإنسان والمخافة الهندية اعترفت بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من جانب القوات الهندية في الأرض المحتلة . وخلال فترة الـ ٢١ شهراً الماضية قتل أكثر من ٥ ٠٠٠ من المدنيين الأبرياء . ويجري حالياً بذل محاولة مبيتة لارهاب السكان وقمعهم . فحظر التجول من الشروق حتى الغروب ، وعمليات التفتيش من بيت إلى بيت ، والتعذيب والاحتجاز التعسفي ، والاغتصاب الجماعي للنساء أصبحت وقائع يومية مألوفة في الوادي . وعلى الرغم من انتشار ما يقرب من نصف مليون رجل من القوات العسكرية وشبه العسكرية في كشمير ، فإن الانتفاضة الأصلية والواسعة النطاق تزداد زخماً ، معبرة عن تصميم شعب كشمير على ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . إن باكستان لا يمكنها أن تظل متفرجة صامتة على معاناة شعب كشمير ، وهو شعب تربطنا به أواصر لا تنفصم من الدين والتاريخ والقربى والثقافة .

إن انتهاكات حقوق الإنسان لا تتم في فراغ . وهي تنبع من الإخفاق في التوصل إلى حل سلمي للمشاكل السياسية . فانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في فلسطين وجنوب أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم هي نتيجة لعجز المجتمع الدولي عن معالجة المشاكل السياسية المتأصلة في تلك الحالات . وهذا ينطبق أيضاً على كشمير ، حيث يستمر تدهور

المشكلة السياسية بسبب عدم قيام المجتمع الدولي بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

إن انتفاضة كشمير التي تحتلها الهند انتفاضة أصيلة وتلقائية . وإن محاولات الهند أن تمزق هذه الانتفاضة إلى تدخل باكستان إنما تستهدف خدمة المآرب الذاتية والتضليل . وتدليلا على حسن نوايانا ، اقترحنا على الهند انشاء آلية محايدة ، مثل وضع مراقبين دوليين محايدين على طول الخط الفاصل لرصد الحالة واستطلاعها والتحقق فيها والتوصل إلى نتائج مستقلة . ولم تقبل الهند هذا العرض ، مما يفضح كذب مزاعمها .

وإذ نبتهج مشاركة للذين نالوا حريتهم ، لا يمكننا أن نتجاهل محنة شعب جامو وكشمير . فلا بد للمجتمع الدولي أن يمارس الضغط المعنوي والسياسي على الهند لتمتنع عن استخدام القوة وتسمح لشعب كشمير بأن يمارس بحرية حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . إن الثقة بالأمم المتحدة بوصفها أداة للسلم والأمن الدوليين لا يمكن الحفاظ عليها إلا عن طريق التنفيذ المتماثل لقرارات مجلس الأمن . أما اتباع نهج انتقائي في تسوية المنازعات فهو أمر يضر بصورة هذه الهيئة العالمية ومكانتها .

إن باكستان ملتزمة بالتوصل الى تسوية سلمية للنزاع بشأن جامو وكشمير على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وروح اتفاق سيملا . ولهذا الغرض ، أعربنا دائماً عن استعدادنا للدخول مع الهند في حوار بناء ومفيد .

لقد أرسل رئيس وزراء باكستان مبعوثاً خاصاً الى الهند في شهر آب/أغسطس ١٩٩١ ، للإعراب عن الأمل في أن تسوي باكستان والهند جميع النزاعات الثنائية سلمياً . ونعتقد اعتقاداً راسخاً في أن تسوية مسألة كشمير من شأنها أن تمهد السبيل أمام ميلاد عهد جديد يختفي فيه التوتر والمجابهة ويحل محلها الوئام والتعاون بين البلدين المتجاورين .

إن النضال البطولي الذي خاضه الشعب الأفغاني قد نجح في تحرير وطنه من الاحتلال الأجنبي . كما أنه قد أسهم في الانتفاضة الحالية للحرية والديمقراطية في العالم . لكن أفغانستان لا تزال في قبضة صراع مستمر . والتطورات الأخيرة التي شهدناها في المنطقة قد زادت من فرص التوصل الى تسوية سياسية عادلة ، ويجب الآن تكثيف الجهود لكي يتسنى استتباب السلم في أفغانستان وتمكين ملايين اللاجئين من العودة الى ديارهم بسلام وكرامة . والعنصر الأساسي لأي تسوية في أفغانستان لابد بالضرورة أن يكمن في نقل السلطة من الحكومة الحالية في كابول الى حكومة عريضة القاعدة تمثل إرادة وتطلعات جميع أبناء الشعب الأفغاني .

ولقد أكدت باكستان مرارا وتكرارا على التزامها بالتوصل الى تسوية سياسية شاملة للمشكلة الأفغانية وشرعت في سلسلة من المبادرات . فقد أجرينا مشاورات مكثفة مع جميع البلدان المعنية ، ألا وهي إيران والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . كما أيدنا تأييدا تاما الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة . وقد عقدت باكستان وإيران أيضا العزم على العمل مع المجاهدين الأفغان ، في إطار ثلاثي ، على تشجيع عملية السلم .

إن اقتراح الأمين العام المكون من خمس نقاط والمعلن في ٢١ أيار/مايو ١٩٩١ ، يقدم مجموعة من المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تشكل أساس تسوية ممكنة في

أفغانستان . ونحن نحبذ خطة تؤلف بصورة متكاملة بين مجموعة من التفاهات حول جميع عناصر الاقتراح . وبينما نرحب بالقرار الذي اتخذته مؤخرا كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لإنهاء امداداتهما من الاسلحة لجميع الاطراف الافغانية بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، نرى أن من المهم أن تُستغل الفترة التي تسبق ذلك لتسهيل التوصل الى اتفاقات حول النقاط المتبقية ، ولاسيما حول موضوع الالية الانتقالية الذي هو جوهر اقتراح الامين العام ، وينبغي التوصل كذلك الى تفاهات بشأن ترتيبات انتخاب الحكومة الافغانية المقبلة ، ووقف اطلاق النار ، وعودة اللاجئين الافغان .

لقد وفرت باكستان الملاذ والمساعدة لما يزيد عن ٣ ملايين من اللاجئين الافغان طوال أكثر من ١٢ عاما . وقد اختار اللاجئون أن يواجهوا حرمان اللجوء وحفظه بدلا من أن يعرضوا أنفسهم للخطر وفقدان الأمن الناتجين عن الصراع الدائر في وطنهم . إن التناقص الأخير الذي شهدناه في المساعدة الانسانية الدولية المقدمة لهم لم يؤد الى تفاقم محنة اللاجئين الافغان فحسب ، بل أدى أيضا الى فرض عبء غير اعتيادي على مواردنا الشحيحة أصلا . ونناشد المجتمع الدولي أن يواصل الوفاء بالتزاماته الانسانية حتى تنتهى الظروف المؤاتية للعودة الطوعية للاجئين الى وطنهم .

وأود أن أعبر عن عميق تقديرنا لما يبذله الامين العام وممثله الخاص من جهود دؤوبة بحشا عن تسوية شاملة لمشكلة أفغانستان . كما أود أن أشيد بالمفوض السامي للاجئين للدور الهام الذي يضطلع به شخصيا في توفير الفوئ والمساعدة للاجئين الافغان . لقد وجه الصراع في الخليج الفارسي لطمة قاسية لقضية السلم والتعاون الاقليميين . وقد اتخذت باكستان موقفا مبدئيا بشأن المسألة يتمشى وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وبذلنا في ذات الوقت جهودا جادة من أجل التوصل الى حل مشرف وسلمي لهذه المشكلة . ولذلك الغرض ، قام رئيس وزراء باكستان بزيارة ١٢ بلدا اسلاميا وأرسل مبعوثين خاصين لـ ١٣ بلدا اسلاميا آخر . إن الصراع المسلح قد أدى الى خسائر فادحة في الارواح وتسبب في تدمير مادي هائل . وتعتقد باكستان أنه قد آن الاوان لإلقاء مراة الحرب وراء ظهورنا ولنفتح صفحة جديدة من الصداقة والتعاون .

تعتقد باكستان اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن إرساء سلم مستقر في الشرق الأوسط دون انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس الشريف ، واستعادة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، ولاسيما حقه في انشاء دولة خاصة به في فلسطين .

إن الانتفاضة الجسورة والباسلة التي قام بها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة قد برهنت بوضوح على أن الشعب العازم على تأمين حريته واستقلاله لا يمكن كبحه بطريق القمع .

ونأمل أن تؤدي المبادرات الاخيرة الرامية الى عقد مؤتمر سلم دولي بشأن فلسطين ، بمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك الفلسطينيون ، الى إيجاد تسوية عادلة وشاملة في الشرق الاوسط .

ولا تزال مشكلة قبرص مبعثا لقلقنا جميعا . ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها الامين العام للأمم المتحدة لحل مسألة قبرص وفقا لقرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) .

وما فتئت باكستان تتابع باهتمام المبادرة التي تقدم بها الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن حول مسألة كمبوديا . ونحن واثقون من أن جهود هذه الدول وجهود بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ستؤدي ثمارها بحل هذه المسألة على أساس ممارسة شعب كمبوديا الحرة لإرادته . ونرحب بكون كمبوديا ممثلة في الجمعية العامة بوفد من المجلس الوطني الاعلى برئاسة صاحب السمو الملكي الامير نوردوم سيهانوك .

إن التطورات الاخيرة في جنوب افريقيا تشكل خطوات في الاتجاه الصحيح ، ولكنها لا تكفي للقضاء الكامل على الفصل العنصري . ويتوجب على المجتمع الدولي أن يقدم التأييد الصادق لشعب جنوب افريقيا في كفاحه من أجل تقرير المصير وحكم الاغلبية . ولا بد أن يستمر تطبيق الجزاءات المغروضة على بريتوريا الى أن يتم القضاء الكامل على الفصل العنصري والى أن يقوم حكم الاغلبية في جنوب افريقيا .

لقد أكدت الحالة العالمية المتغيرة على أهمية التعاون الاقتصادي الاقليمي . وباكستان عازمة على جعل التعاون الاقليمي واقعا ملموسا من خلال رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي ومنظمة التعاون الاقتصادي .

وما برحت باكستان تناصر قضية السلم والامن الدوليين والقضاء على اسلحة الدمار الشامل . ولهذا فإننا نشعر بالامتنان إزاء ابرام معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وترحب باكستان بمفة خاصة بإعلان الرئيس بوش الاخير اتخاذ تدابير جسورة وبعيدة الاثر تضم ، في جملة تدابير أخرى ، القضاء على جميع الاسلحة النووية التكتيكية ذات القواعد البرية والبحرية . وتمثل هذه التدابير تقدما هائلا على طريق عملية نزع السلاح النووي ، كما أنها تستدعي استجابة ملائمة من جميع الدول المعنية . ونتوقع أن تغضي هذه العملية في نهاية المطاف الى القضاء الكامل على الاسلحة النووية . والى أن يتم ذلك يجب اتخاذ ترتيبات دولية ملزمة قانونيا وفعالة لطمأنة جميع الدول غير الحائزة على الاسلحة وحمايتها من استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها .

إننا نؤيد الابرام المبكر لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . والى أن يتم ابرام مثل هذه المعاهدة يجب التوصل الى اتفاقات لحظر التجارب النووية فيما بين الدول الاقليمية في مختلف أرجاء العالم . إن هذه الاتفاقات الاقليمية لن تكون مجرد تدابير هامة لتعزيز بناء الثقة فحسب بل إن من شأنها أيضا أن تسهل ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

كما تؤيد باكستان الابرام المبكر لاتفاقية شاملة للحظر الكامل للأسلحة الكيميائية . وتؤيد منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . إن جهود نزع السلاح على الصعيد العالمي ينبغي أن تستكمل بتدابير اقليمية لنزع السلاح . إن النهج الاقليمي يوفر أكثر الفرص واقعية لإحراز تقدم ذي مغزى موب نزع السلاح ، حيث أن تصورات التهديد والشواغل الامنية تختلف من منطقة الى أخرى . وهذا النهج يحظى بتأييد متزايد ، كما يتضح من اعتماد الغالبية الساحقة للدول الاعضاء في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة لقرار خاص بنزع السلاح الاقليمي .

يجب أيضا أن تتابع بنشاط مفاوضات نزع السلاح التقليدي على المعيديين العالمي والاقليمي ، وخاصة بسبب الزيادة في درجة تطور هذه الأسلحة وفي قدرتها التدميرية . ونزع السلاح البحري أصبح بالمثل هدفا هاما بسبب الزيادة السريعة في القوة البحرية لدى بعض الدول . كما أن حيازة بعض الدول الاقليمية لحاملات الطائرات والغواصات التي تعمل بالطاقة النووية يثير قلقا عميقا لدى جيرانها من البلدان الصغيرة .

وقد اقترحت باكستان عددا من تدابير نزع السلاح لتعزيز السلم والاستقرار في جنوب آسيا . ونحن نعتقد أن وضع نهج اقليمي لعدم الانتشار يقوم على مبدئي المساواة وعدم التمييز هو أفضل الوسائل ، من حيث الجدوى والفعالية ، لحسم القضية النووية في جنوب آسيا . وبالإضافة الى الاقتراحات المتعددة التي طرحناها على الهند منذ عام ١٩٧٤ للبقاء على منطقتنا خالية من الأسلحة النووية ، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ، تقدم رئيس وزراء باكستان مؤخرا بثلاثة اقتراحات هامة من أجل تحديد الأسلحة ومنع الانتشار النووي في جنوب آسيا . وهذه الاقتراحات تدعو الى : أولا ، عقد مشاورات تجريها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين مع الهند وباكستان ، لكفالة عدم الانتشار النووي في جنوب آسيا ؛ ثانيا ، وضع ترتيبات ثنائية أو نظام اقليمي لحظر جميع أسلحة التدمير الشامل في جنوب آسيا ؛ ثالثا ، اجراء تخفيض متبادل ومتوازن للقوات في جنوب آسيا على نحو يتماشى مع مبدأ الامن المتساوي وغير المنقوص ، على أدنى مستوى ممكن من التسلح .

وقد تشجعنا بالرد الايجابي على اقتراحاتنا من جانب بلدان عديدة . ونأمل أن تستجيب الهند أيضا بشكل بناء ، وبالذات على الاقتراح الخاص بمشاورات الدول الخمس من أجل نظام لعدم الانتشار النووي في جنوب آسيا .

إن منع الانتشار النووي في جنوب آسيا شرط حيوي لتحقيق السلم والامن والتقدم على صعيد المنطقة . واقتراحات رئيس وزرائنا تسير روح العصر وتعكس رغبتنا الحقيقية في أن تركز بلدان جنوب آسيا جهودها على التنمية الاقتصادية عن طريق تحويل الموارد المخممة للدفاع حاليا الى الأغراض الانمائية .

أما مسألة نقل الأسلحة ، فينبغي النظر فيها في السياق الشامل لتحديد الأسلحة التقليدية ، مع مراعاة القدرات المحلية على الانتاج الدفاعي لدى مختلف البلدان ، وكذلك شواغلها الامنية المشروعة .

إن كل بلد له حق سيادي في أن يقرر احتياجاته الامنية المشروعة . والعديد من الدول الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر الى القدرات المحلية على الانتاج الدفاعي تخطو الى الاعتماد على عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي لتلبية احتياجاتها الامنية الاساسية . ذلك أن الاخطار التي تهدد أمنها تنشأ في بعض الحالات من دول مجاورة تمتلك قدرات محلية كبيرة على الانتاج الدفاعي . ومن البديهي أن حرمان هذه الدول الصغيرة والضعيفة من إحراز الأسلحة عن طريق النقل الدولي من شأنه تعريض أمنها للخطر . وسيترتب على ذلك زعزعة استقرار السلم والامن الدوليين . وبالتالي ، من الاساسي كفالة وضع ضوابط على عمليات نقل الأسلحة ، لا تتسبب في خلق أو تكريس اختلالات اقليمية خطيرة .

إن العالم يقف على أعتاب عهد جديد يزخر بوعود وآمال كبار . وفرص السلام الدائم أصبحت اليوم أكثر قربا الى الحقيقة الواقعة من أي وقت مضى في العقود العديدة السابقة . ولكن هذا السلام ، بالنسبة لشعوب كثيرة في العالم الثالث ، ما زال بعيد المنال ولا صلة له بالواقع . وإذا كان عدد الوفيات بسبب طلقات الرصاص قد تناقص ، فإن عدد ضحايا الحرمان أخذ في الزيادة ، مع زيادة الامية والمرض وموت التغذية والبطالة والعوز . وما نحن نشاهد يوما بعد يوم تفاصيل مؤلمة لاهوال الفقر الانساني . إن هذا ليس سلاما حقيقيا .

لقد وصف عقد الثمانينات بأنه عقد ضاع على التنمية . وما لم نتخذ اجراءات لتصحيح هذا الوضع ، فقد يولد جيل ضائع بحلول عام ٢٠٠٠ . ووفقا لبعض التقديرات يستهلك العالم الصناعي اليوم زيادة قدرها ٦ تريليونات دولار من الدخل سنويا أكثر مما كان يستهلكه في بداية الثمانينات . وفي نفس الفترة انخفضت المعونة السنوية التي كان يقدمها للعالم النامي بمقدار ٤ بلايين دولار . والاسوأ من ذلك أن صافي

تدفقاته من الموارد الى هذه البلدان أصبح سلبيا ، إذا أخذنا في الاعتبار مدفوعاتها من الفوائد . وفي عام ١٩٩٠ وحده بلغت تدفقات الموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ٣٩ بليون دولار .

إن الاعلان (د إ - ٣/١٨) الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة وفر اطارا متفقا عليه للعمل المشترك ، وشمل التزامات تتحملها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وإنعاش النمو والتنمية . وانطلاقا من روح الاعلان ، قام العديد من بلدان العالم الثالث باتخاذ تدابير واسعة النطاق لتعزيز فعالية الادارة الاقتصادية ، كما اتخذت حكومات تلك البلدان خطوات ملموسة لتحرير اقتصاداتها وتقليص تدخل الدولة والنهوض بالتجارة والاستثمار .

وفي باكستان أيضا ، بدأت حكومة رئيس الوزراء محمد نواز شريف برنامجا من الإصلاحات الاقتصادية الشاملة تتضمن خصخصة القطاع العام ورفع قيود اللوائح بغيّة تشجيع النشاط الاقتصادي في إطار متحرر . وهذه الإصلاحات غير المسبوق في تاريخ باكستان تستهدف تنشيط وتشجيع قوى السوق باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي . وحكومة باكستان ، وفقا لسياستها في الاعتماد على الذات ، تركز على تشجيع المادرات والاستثمار الأجنبي في البلاد .

ولكن البيئة الاقتصادية الدولية ، للأسف الشديد ، لا تزال تشكل بوطاتها على البلدان النامية . ذلك أن البلدان الصناعية لم تقابل تدابير الإصلاح المتخذة في العالم الثالث بخطوات ملموسة . ولا تزال جهودنا الرامية الى تعزيز النمو والتنمية تواجه بحواجز مثل الحرمان من الوصول الى الأسواق وتناقص تدفقات الموارد وغياب الاستثمار الأجنبي وعبء الدين الساق . وقد بات من الحتمي اتخاذ اجراءات سريعة لحسم هذه المشاكل . وسيتعين بذل جهد خاص لكفالة الخروج بنتيجة ناجحة من جولة أوروغواي التي لا تزال تتعثر في طريق مسدود في عدد من القضايا الأساسية .

كما أن المشاركة الوشيقة ضرورية أيضا للتصدي للتهديد المتعاقد المتمثل في تدهور البيئة . وعلى المجتمع الدولي أن يصوغ استراتيجية شاملة لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة . وقد نُص بوضوح ، في القرار ٢٣٨/٤٤ ، على مسؤوليات والتزامات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء . إن أي اتفاق عالمي حقيقي بشأن البيئة يجب أن يتضمن البعد الانمائي . وبالتالي ، فإن الالتزامات المتعلقة بنقل الموارد الإضافية والتكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية يجب أن تحترم بالكامل . ويحدد الوفد الباكستاني أمل صادق في أن يُقاوم الانشغال بالمكاسب قصيرة الأجل وفي أن نتابع بحماس المسار الذي حددناه لأنفسنا في الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة .

تتعمد الدورة الحالية للجمعية العامة في مرحلة حاسمة من تاريخ الأمم المتحدة . وقد كان دور الهيئة العالمية في تحقيق استقلال ناميبيا والنهوض بالسلم في أمريكا الوسطى ورد العدوان في الخليج وتسوية النزاعات الإقليمية سببا في اكتسابها احترام المجتمع الدولي وامتنانه . وإذا كنا نسعد بهذه النجاحات ، فإننا نتوقع من الأمم المتحدة إسهاما أقوى في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في العالم الثالث . ومن الواضح أن هذه المهمة لا تفوق قدراتنا . فعندما يتحول خصوم الأمم الالقاء إلى شركاء متعاونين ، فلن يكون كثيرا علينا أن نأمل في أن تستخدم موارد العالم الهائلة من أجل خير البشرية جمعاء . فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا من وضع أسس السلم الدائم والرخاء العالمي .

ومع ذلك فلا بد من أن نبذل جهدا كبيرا ومنهجيا . وبصفة خاصة فإن الصراعات والتوترات التي كانت قد تجمعت أو استقرت بشكل أو آخر بسبب الحرب الباردة يجب ألا يسمح لها بالانفجار . ومجتمع الأمم يواجه تحديات صعبة بالنسبة للأمن الدولي وبناء الأسس الاقتصادية للأمن . هذه المهام توضح الوزن المتزايد للعلاقات بين الشمال والجنوب ، بما في ذلك عنصر العلاقة بين الشرق والجنوب في تلك العلاقات . وإعادة تنشيط النمو في البلدان النامية ، وإعادة توجيه اقتصادات الديمقراطيات الجديدة في أوروبا وفقا لقواعد السوق أمران لهما أهمية بالغة . والمواجهة التي انتهت الآن بين الشرق والغرب يجب ألا تحل محلها الخلافات الناجمة عن التوترات التي تترعرع في ظل التخلف . وبصفة خاصة يجب أن يتغير نموذج التجارة العالمية : فالحماية تضر المستهلكين ، وهي ، في نهاية المطاف ، تضر المنتجين . وتفتت الاقتصاد العالمي إلى كتلت متنافسة لا يفيد أحدا . والأطراف المتعاقدة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة عليها أن تحاول جاهدة من أجل التوصل إلى نتيجة مرضية وعاجلة لجولة أوروغواي .

ونجاح الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الوسطى والشرقية يحتمل أن يشكل مثالا مفيدا لبعض الدول في قارات أخرى تدرسه وتتبعه . ونجاحنا سيقود إلى توسيع فرص تسويق منتجات الجنوب .

وتجربة صراع الخليج يجب أن تؤدي إلى دعم هذه المنظمة . فأولا ، يجب أن نحافظ على فعالية مجلس الأمن ، فنحن بحاجة إلى نهج خلاق . وعمليات حفظ السلام لا بد أن يتبعها منع للسلام . وبالرغم من أن بعض أحكام الفصل السابع من الميثاق لا تزال تنتظر التنفيذ ، يجب وضع أساليب موازية تسمح للأمم المتحدة بأن تمنع العدوان وتحبطه وتتحكم في عمليات تكريس الأسلحة وتحسم المشاكل الانسانية والبيئية الناجمة عن الصراعات المسلحة . ومنظومة الأمم المتحدة تحتاج بلا شك إلى الإصلاح لكي تخدم على نحو أفضل مصالح دولها الاعضاء بطريقة مجدية التكاليف . إننا نؤيد مفهوم الأمم المتحدة الوجدية .

السيد سكوبيشفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أقدم للسفير سمير الشهابي تهاني بولندا على انتخابه رئيسا للجمعية العامة . ويسعدني سعادة خاصة أن أرحب في هذا المنصب الرفيع بممثل المملكة العربية السعودية وهي دولة من الدول المؤسسة لهذه المنظمة . وللرئيس السابق السيد غيدو دي ماركو ممثل مالطة الذي أسعد بولندا أن تستضيفه مؤخرا ، أوجه الشكر العميق على قيادته المتميزة للدورة الخامسة والأربعين . وأود أيضا أن أعرب للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار عن احترامنا وتقديرنا لخدماته المتفانية للأمم المتحدة طوال عقد من الزمان . ونحييه على منجزاته .

وبارتياع خاص أرحب بين ظهرانينا بسبعة أعضاء جدد في المنظمة : جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا وولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال وجمهوريات البلطيق - استونيا ولاتفيا وليتوانيا . ويحدونا الأمل في أن يكون قبول الدولتين الكوريتين عونا في توحيد الأمة الكورية . أما بالنسبة لدول البلطيق ، فأود أن أقول إن الحكومة الجديدة في بولندا أيدت دائما طموحات هذه الأمم العريقة من أجل استعادة استقلالها . ويسعدنا أن يكون هذا الفصل المساوي من تاريخها قد انتهى أخيرا .

لقد تعززت الديمقراطية في أوروبا الوسطى والشرقية منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة . والأحداث الأخيرة في الاتحاد السوفياتي ومعارضة الانقلاب وفشله أثبتت أن التحولات الديمقراطية لا يمكن الرجوع عنها .

وطوال فترة الصراع في الخليج وبعدها ، عمل مجلس الأمن والمجتمع الدولي بمفحة عامة على إعلاء المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . ويعد هذا علامة فاصلة في تاريخ منظمتنا وفي العلاقات الدولية . وقد أكد عمل الأمم المتحدة من جديد أهمية القانون الدولي والسيادة والمساواة بين الدول والقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .

ومع ذلك فلا بد من أن نبذل جهدا كبيرا ومنهجيا . وبصفة خاصة فإن المصاعبات والتوترات التي كانت قد تجذمت أو استقرت بشكل أو آخر بسبب الحرب الباردة يجب ألا يسمح لها بالانفجار . ومجتمع الأمم يواجه تحديات صعبة بالنسبة للأمن الدولي وبناء الأسس الاقتصادية للأمن . هذه المهام توضح الوزن المتزايد للعلاقات بين الشمال والجنوب ، بما في ذلك عنصر العلاقة بين الشرق والجنوب في تلك العلاقات . وإعادة تنشيط النمو في البلدان النامية ، وإعادة توجيه اقتصادات الديمقراطيات الجديدة في أوروبا وفقا لقواعد السوق أمران لهما أهمية بالغة . والمواجهة التي انتهت الآن بين الشرق والغرب يجب ألا تخل محلها الخلافات الناجمة عن التوترات التي تترعرع في ظل التخلف . وبصفة خاصة يجب أن يتغير نموذج التجارة العالمية : فالحماية تضر المستهلكين ، وهي ، في نهاية المطاف ، تضر المنتجين . وتفتت الاقتصاد العالمي إلى كتكتلات متنافسة لا يفيد أحدا . والاطراف المتعاقدة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريجات الجمركية والتجارة عليها أن تحاول جاهدة من أجل التوصل إلى نتيجة مرضية وعاجلة لجولة أوروغواي .

ونجاح الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الوسطى والشرقية يحتمل أن يشكل مثلاً مفيداً لبعض الدول في قارات أخرى تدرسه وتتبعه . ونجاحنا سيقود الى توسيع فرص تسويقي منتجات الجنوب .

وتجربة صراع الخليج يجب أن تؤدي الى دعم هذه المنظمة . فاولا ، يجب أن نحافظ على فعالية مجلس الامن ، فنحن بحاجة الى نهج خلاق . وعمليات حفظ السلام لا بد أن يتبعها منع للسلام . وبالرغم من أن بعض أحكام الفصل السابع من الميثاق لا تزال تنتظر التنفيذ ، يجب وضع أساليب موازية تسمح للأمم المتحدة بأن تمنع العدوان وتحيطه وتتحكم في عمليات تكريس الاسلحة وتحسم المشاكل الانسانية والبيئية الناجمة عن الصراعات المسلحة . ومنظومة الأمم المتحدة تحتاج بلا شك الى الإصلاح لكي تخدم على نحو أفضل مصالح دولها الاعضاء بطريقة مجدية التكاليف . إننا نؤيد مفهوم الأمم المتحدة الوجدية .

وتوافق آراء الاعضاء الدائمين في مجلس الامن وتصميمهم على درء استعمال القوة أو التهديد باستعمالها عاملان أساسيان لتهيئة نظام دولي عملي لفترة ما بعد الحرب الباردة . ويجب على هذا النظام في المقام الاول أن يتمتع بالقدرة على منع الصراعات . وعندما يحدث انتهاك للسلام ، يجب على النظام الجديد أن يهيئ إدارة تتحكم بالصراع وتوجه الحالة فيما بعد الصراع . ودرس غزو العراق للكويت واضح ، وهو أننا بحاجة الى ما هو أكثر من مجرد الردع .

وتتفق بولندا تماما مع الامين العام على أنه يجب أن تكون هناك ترتيبات لتخفيف الاعباء التي تتحملها البلدان التي تشارك في اتخاذ التدابير الاقتصادية ضد الدولة المذنبة . وبعض الشركاء الاقتصاديين لتلك الدولة قد يعانون بشدة نتيجة التزامهم بمقررات المنظمة . ومن الواضح أن المادة ٥٠ من الميثاق لا تشكل علاجاً ناجحاً . وبالرغم من أن تلك المادة يمكن تعزيزها ، إلا أن تنظيمها آخر يتناول جانباً مختلفاً من ترتيبات الامن قد عفى عليه الزمن ويجب حذفه من الميثاق . وأنا أشير هنا الى المادة ١٠٧ والجزء الذي يتضمن بها من المادة ٥٣ . هذه الاحكام تتناول العمل - أي المادة ١٠٧ ، وبصفة خاصة عمل الإنفاذ ، أي المادة ٥٣ ، الفقرة ١ ، الذي يتخذ "إزاء دولة كانت في أثناء الحرب العالمية الثانية معادية لإحدى الدول الموقعة" على ميثاق الأمم المتحدة . وفئة "الدولة المعادية" التي ترجع الى عام ١٩٤٥ لم يعد لها معنى في قانون الأمم المتحدة وممارسته . فهذه أحكام تنطوي على مفارقات تاريخية لا تتفق مع الواقع السياسي والقانوني للمنظمة . والمادة ١٠٧ تقع في الفصل السابع عشر من الميثاق ، الذي يصف موضوعه بأنه "في فترة الانتقال" . والواقع أن فترة الانتقال هذه قد انتهت . وأنا مقتنع بوجود توافق في الآراء في الجمعية على أنه يجب حذف هذه الاحكام من الميثاق وإحالتها الى المكان الذي تنتمي اليه ، أي الى التاريخ .

وفي فترة التغيير هذه يجب أن نسال عما يمكن لهذه المنظمة أن تقوم به من أجلنا ، بالإضافة الى ما يمكن للدول الاعضاء وما يجب عليها أن تفعله لكي تحول المنظمة الى أداة لسياساتها الديناميكية بشكل يتفق مع الميثاق .

ويبدأ الأمن الدولي بحسن العلاقات مع الجيران . والتغير التاريخي الأخير في العلاقات البولندية الألمانية هو إسهامنا المشترك في الأمن في أوروبا وفي العالم . وأود أن أوجه تحية إلى البولنديين والألمان الذين ، بفضل مشابرتهم وابداعهم ، جعلوا هذا التغيير ممكنا ودائما .

ونحن نبذل قمارى جهدنا لتنمية العملية المبتكرة للتفاعل في أوروبا . وللترتيبات الاقليمية الجديدة دور تقوم به هنا : فهناك التعاون الثلاثي بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ، والتعاون في منطقة البلطيق ، ومجموعة الستة . ووظائف مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أساسية وأخذة في التوسع . كل ذلك يوضح التصميم على بناء الأمن التعاوني في أوروبا .

إن الأسلحة هي مشكلة عصرنا ، وينبغي أن يكون الحد من النقل الدولي للأسلحة ومراقبتها أسلوباً من أساليب منع الصراعات وإدارة الحالة فيما بعد الصراعات . إننا بحاجة إلى المزيد من الشفافية في صفقات الأسلحة التقليدية ، ولا سيما في المناطق غير المستقرة أو المخوفة بأسباب الصراع . وسيساعد الوضوح على إقامة شبه نظام للإنذار المبكر . وتؤيد بولندا مبادرة الدول الإثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بوضع سجل تديره الأمم المتحدة لعمليات نقل الأسلحة التقليدية . ونحن على استعداد للاشتراك في تقديم مشروع قرار مناسب في هذا الشأن .

بيد أن النظام الدولي الجديد ، لكي يصبح نظاماً جديراً بالثقة ، يجب أن ينطوي لا على تحجيم تراكم الأسلحة فحسب ، بل أيضاً على وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا القذائف . وشمة خطوة هامة لتحقيق هذا الهدف هي الإنجاز السريع لاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، وتعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية . إن الانضمام الواسع النطاق إلى معاهدة عدم الانتشار أمر بالغ الأهمية . ونحن نرحب بالبيانات الأخيرة الصادرة عن فرنسا والصين وبعض البلدان الأخرى ذات القدرات النووية ، بما في ذلك جمهورية جنوب أفريقيا ، والتي جاء فيها أن هذه البلدان على استعداد لإعادة النظر في موقفها من تلك المعاهدة . وتدل التجربة المستمدة من صراع الخليج ، فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار ، على أن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بحاجة إلى مزيد من التطوير .

إن معاهدة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ومعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية خطوتان جبارتان نحو بناء الأمن العالمي . وفي الآونة الأخيرة حدث تطور بالغ الأهمية : إنني أشير هنا إلى مبادرات نزع السلاح التي أعلنها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٧ أيلول/سبتمبر من هذا العام . إن التغييرات المطروحة لها تأثير في القوات النووية البرية والبحرية والجوية . وهذه الرؤيا الواسعة تجعلنا أقرب من نظام عالمي آمن وأفضل .

وأظن أن الجميع يوافقون على أن الأمن العالمي لا يمكن بعد الآن معالجته في إطار هذه المجموعة أو تلك من الدول . في كل عام ينفق العالم النامي ٢٠٠ بليون دولار

على التسلح ، وهذا النصيب من الناتج القومي الإجمالي أكبر بكثير مما تنفقه الدول المتقدمة النمو . والمسألة هي كيف يمكن أن نجعل "غنيمة السلم" تؤثر في احتياجات التنمية .

ودعوني أطرح نقطة محددة فيما يتعلق بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا . إن التغيرات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي يجب ألا تعرض هذه المعاهدة للخطر ، وينبغي لعملية المصادقة عليها وسريانها أن تتم بأسرع ما يمكن . والمصادقة على المعاهدة في شكلها الراهن ليس لها تأثير في حق الجمهوريات السوفياتية في تقرير المصير والاستقلال ، وهي بشكل خاص لا تحد من هذا الحق . فهاتان مسألتان مختلفتان ، ولا تعارض فيما بينهما . ويجب على الخلافة في المسؤولية الناجمة عن هذه المعاهدة أن تبقى بالنسبة لجميع الدول الناشئة على الأراضي السوفياتية . والتنفيذ الدقيق للمعاهدة له أهمية بالغة بالنسبة لاستقرار والأمن في أوروبا .

ولا يمكن تصور نظام عالمي من غير شفاء جراح الشرق الأوسط . وتتعهد بولندا بتأييدها للبحث الجاد عن سلم منصف ودائم في المنطقة . ومثل هذه السلم ممكن التحقق خريطة تأمين مصالح الأمن المشروعة لجميع البلدان والشعوب في المنطقة . إن التحدي التاريخي الحقيقي والغرمة الحقيقية ينبعان من الجهود المبذولة لانعقاد مؤتمر الشرق الأوسط بمشاركة الأمم المتحدة عملاً بقراري مجلس الأمن ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وهذا المؤتمر ستزداد فرص نجاحه لو أمكن التغلب على العداوات والريب . وينبغي ألا يكون هناك أي مجال للاتهامات الزائفة . لهذه الأسباب تعتقد بولندا أن الجمعية العامة ينبغي أن تلغي القرار ٢٣٧٩ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ بشأن الصهيونية . ودعوني أضيف أن حركة التضامن في بولندا والحكومة الجديدة كانتا دائماً ضد هذا القرار . إن الغاءه كان ينبغي أن يجري في الأمم المتحدة منذ أمد بعيد . وبالتالي فإن بولندا ستشارك في تقديم مشروع قرار بهذا المعنى .

إن أزمة يوغوسلافيا تشير القلق العميق ونحن نخشى أن تكون لهذه الأزمة آثار سلبية على الوحدة الأوروبية وعلى التعاون خارج أوروبا . وترحب بولندا بقرار مجلس

الامن ٧١٣ (١٩٩١) وستلتزم به . وفي هذا القرار نرى دعما هاما للخطوات التي يتخذها الاتحاد الاوروبي ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

واعتقد أنه بمرور الوقت ، عندما يجري تعزيز وقف إطلاق النار ، قد يكون هناك مجال لمبادرات سلم أخرى ذات صلة بأزمة يوغوسلافيا . وبعد الوفاء بكل المتطلبات والموافقة بين الاطراف الرئيسية ، فإن مهمة المراقبة يمكن تعزيزها ويمكن النظر في تدابير أخرى لحفظ السلم . وبولندا على استعداد لأن تضاع خبرتها في هذا المجال تحت تصرف الأمم المتحدة والمنظمات الأوروبية المختصة . ونحن كذلك على استعداد للمشاركة في عملية الوساطة أو التوفيق أو أية آليات مناسبة أخرى . ونحن نرحب بالجهود إلى التحكيم .

ودعوني أضيف أن استعمال أساليب حفظ السلم في أوروبا يمكن أن تتفرع منه آثار ستكون أوسع نطاقا من النزاع في يوغوسلافيا . فشمة مناطق في أوروبا تمر بفترة من التحولات التي لا يمكن التنبؤ بها دائما . ومع ذلك يجب أن تبقى أوروبا قارة للسلم والامن والتعاون الودي . هذا المنظور الأوسع لحفظ السلم وإدارة السلم في أوروبا ذكره مؤخرا رئيس جمهورية بولندا الحائز على جائزة نوبل للسلام السيد ليخ فاليسا بخطابه أمام الجمعية الاتحادية لتشيكوسلوفاكيا في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وهذا النهج الشامل يخدم أهداف الأمم المتحدة وينبغي أن يمكننا من جعل جهودنا السلمية متضافرة بدرجة أكبر .

ودعوني أنتقل الآن إلى بعض القضايا العالمية في مجالات أخرى غير مسائل القضاء على النزاع المسلح والحفاظ على الامن العسكري والسياسي .

لقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر أيار/مايو الماضي أن يباذل اللامين العام بإجراء مشاورات لعقد اجتماع قمة حول قضايا السياسات الاجتماعية والتنمية . ونحن نرحب بهذه المبادرة باعتبارها مظهرا جديدا للابتعاد عن النزاعات الايديولوجية العقيمة بشأن القضايا الاجتماعية لصالح النظر في خطوات محددة لتعزيز وضع الفرد وتوفير مستويات أفضل للمعيشة في حريات أوسع .

إن أهمية مبادرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنبع أيضا من حقيقة مؤداها ، كما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ، أن الافتقار إلى الالتزام السياسي ، لا الموارد المالية ، غالبا ما يكون السبب الحقيقي لإهمال الإنسان .

وفي ضوء تجربة بولندا السابقة ، فهي تعتقد أن التنمية الاقتصادية لا يمكن تصورها بغير أن تستند بقوة إلى تنمية اجتماعية سليمة ، يكون الفرد ومصالحه فيها أهدافا طاغية . ونحن بالتالي نرحب بعمليات التحضير للسنة الدولية للأسرة وهي أوسع إطار حتى الآن لنهج متكامل بشأن المسائل الاجتماعية في الأمم المتحدة . وتمشيا مع الاتجاه الحالي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي فإن المسائل الاجتماعية والاقتصادية ينبغي أن تعالج معاً ، وهذا ينطبق أيضا على التقارير الاقتصادية والاجتماعية العالمية التي لا يزال يجري إعدادها حتى الآن بصورة منفصلة .

ومن التحديات العالمية التي نواجهها ، تآكل البيئة . إن نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في البرازيل في عام ١٩٩٢ سيعتمد على وضع برامج محددة وتقديرات للتكاليف ، وإلا فإن الغرمة ستكون ضئيلة للحصول على التزامات لنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً ، ولأساليب وإجراءات هذا النقل . وهناك حاجة إلى موارد مالية إضافية . ومع أن التقديرات متنوعة فإن المبالغ ستكون كبيرة بأي معيار . ويمكن أن تتضمن موارد التمويل الجديدة أولاً ، تحويل جزء من الديون للأغراض البيئية ، وثانياً ، رسوماً تفرض على المستعملين ، ورسوماً للتلوث . وعلى أية حال ، يجب توفر إمكانية التنبؤ بالموارد لضمان استمرار تدفق الموارد المالية . هذه بعض المشكلات التي ينبغي دراستها بعناية عند التحضير للمؤتمر .

اسمحوا لي أن أضيف أن الأمم المتحدة تظلع بدور كبير في مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث التي تكون من صنع الإنسان . إن إعلان الجمعية العامة لعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي ينبغي أن يؤدي إلى جهد فكري يرتبط بالتنسيق بين مختلف المشاركين . وهذه المهمة هائلة إذا ما أخذت مأخذ الجد .

ومن بين المبادرات الأخرى ينبغي التأكيد على تنفيذ القانون الدولي في المجالات الداخلية وفيما بين الحكومات . وهناك أسباب عديدة تجعل التطبيق المحلي للقانون الدولي من جانب الأجهزة الإدارية والمحاكم ، أمراً مرغوباً فيه على نحو متزايد . ومن المؤكد أن عدداً من البلدان سوف يستفيد من زيادة المعلومات المنهجية بشأن النهج الممكنة لمعالجة مشكلة التطبيق المحلي . وهناك أيضاً مجال للتحسين في بعض الدول التي يحترم فيها حكم القانون في مجالات أخرى . واليوم ، هناك تدفق هائل للقانون الدولي في النظام القانوني المحلي لكل دولة إلى حد أن فاعلية هذه العملية أصبحت تتطلب مستوى عالياً جداً من الخبرة وأداء قديراً من جانب الأجهزة التشريعية والتنفيذية والمحاكم . وينبغي أن يستفاد من هذا العقد لتحقيق التقدم في هذا الميدان .

ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة فيما يتعلق بالتنفيذ المحلي للمكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك حماية الأقليات . إن الأمين العام يستحق الشكر على تأكيدده أن :

"مبدأ عدم التدخل في الاختصاص المحلي الأساسي للدول لا يمكن اعتباره حاجزا واقيا يمكن أن ترتكب من ورائه انتهاكات جسيمة أو منظمة لحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب" . (A/46/1 ، ص ١٢)

وينبغي أن نوضح أن استثناء الاختصاص المحلي لا ينطبق على أية حالة توجد فيها ترتيبات دولية . واليوم نرى أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتنوعة تخضع من الناحية العملية لمعاهدات أو التزامات أخرى . ولذلك فإن انتهاك هذه الحقوق والحريات لا يصبح من الاختصاصات المحلية للدول ، كما أن الأعمال الفردية أو المنسقة من جانب الحكومات لحماية حقوق الإنسان ، لا تشكل أي تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية للدول .

ينبغي أن يسترعي عقد القانون الدولي انتباهنا إلى دور المحاكم الدولية . إن لجوء الدول مؤخرا ، وعلى نحو دائم ، إلى محكمة العدل الدولية يعتبر تطورا إيجابيا وينبغي أن نشجع قبول الولاية الإلزامية للمحكمة . ويبدو من المفيد بصفة خاصة أن ندرس إمكانية توسيع نطاق ممارسة الدول في هذا المجال وفقا للحكم الاختياري الوارد في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بحيث يمكن للدول الأطراف في أي نزاع أن تتفق على اللجوء إلى المحكمة إذا أوصى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بذلك . إنني أشير هنا إلى الفقرة ٣ من المادة ٤٦ من الميثاق والمادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة . وأخيرا ، ينبغي تعزيز اللجوء إلى التحكيم نظرا لما ينطوي عليه من مرونة ومن مزايا أخرى كثيرة .

وكلما قلّ الانقسام في عالمنا ، تزايد دور القانون في تعزيز هيكل المجتمع الدولي . ويقول البعض إن هناك حالات يقوم فيها تناقض بين المصلحة الوطنية وحكم الميثاق . إن هذا غير صحيح ومنظمتنا ، باعتقادي ، تثبت ذلك . فليس هناك في الأمم المتحدة بديل عن التعاون والعمل المشترك في ظل حكم القانون .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥